موجهات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية على ضوء التحديات العالمية والمحلية

د. عبد الله بن مزعل الحربي *

المقدمة

يعد تدويل التعليم العالي من الاتجاهات التعليمية المستحدثة، فقد شهد العقدان الماضيان زيادة في حجم ونطاق النشاط الدولي في قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم لم يسبق لها مثيل استجابة لعوامل عدة منها زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم سواء داخل أو خارج الدولة، وسوق العمل المعولم، واحتياجات اقتصاد المعرفة، والرغبة في تلقي التعليم لدى أفضل مزودي خدمات التعليم العالي في العالم، وانخفاض تكاليف التنقل، والتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحرير التجارة، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، (Ennew & Fujia,2009).

كل هذا فرض ضرورة وجود أشكال جديدة للتعليم العالي في عالم يتحرك نحو عولمة السوق وتأهيل خريجين قادرين على التنافس للحصول على فرص عمل جديدة في سياق دولي، لذا ظهرت عديد من المشروعات لتطوير برامج التعليم العالي استجابة لاتجاهات تدويل التعليم والقناعة بوجوب امتداد آثار العولمة إلى القطاع الأكاديمي (العجمي، ٢٠٠٣). بالإضافة إلى ذلك، هناك قوى أخرى كانت وراء أهمية التعليم العالي عبر الحدود تمثلت في زيادة وعي الدول بالدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم العالي عبر الحدود في بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي.

* أستاذ أصول التربية المشارك - كلية التربية- جامعة حفر الباطن

وفي ظل الاتفاقية العامة للتجارة الدولية في الخدمات (الجات) أصبح التعليم أحد قطاعات تحرير التجارة العالمية في الخدمات كالحرية المتمثلة في الوصول إلى أسواق التعليم أو أنظمته عبر الحدود بواسطة مقدمي الخدمة الأجانب الذين يمكنهم إقامة فروع لجامعات دولية أو تقديم برامج دراسية عن بعد أو عقد اتفاقيات تبادل أكاديمي بين الجامعات. (زيتون، ٢٠١٣؛ Knight, 2002).

وبطبيعة الحال، فقد بدأت بعض الدول في اتخاذ خطوات جديدة لتدويل التعليم العالي إلى جانب مقدمي التعليم العالي التقليدي، كإقامة فروع الجامعات الدولية. والفرع الدولي للجامعة هو فرع في دولة أخرى غير دولة المقر الأم للجامعة، حيث يتلقى الطلاب التعليم وجهاً لوجه في بلد آخر، ويعمل فرع الجامعة تحت نفس اسم المؤسسة الأم، والمؤهلات الممنوحة للطلاب تحمل اسم المؤسسة الأم (Wilkins, 2010). وقد بدأ هذا الاتجاه في جامعات أمريكا وبريطانيا وأستراليا بإقامة فروع لها في الخارج؛ ولنجاح التجربه سرعان ما امتد هذا الاتجاه لبعض دول العالم الأخرى.

كما سعت بعض الدول النامية لاجتذاب جامعات من الدول المتقدمة وتحديداً من أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وذلك لما تتميز به جامعات تلك البلدان من سمعة أكاديمية عالية ولما تمثله من مكانة مرموقة في مجال الإبداع العلمي والتطوير الأكاديمي لإنشاء فروع دولية لجامعاتها وإقامة شراكات فيها. وكان الشكل الأكثر انتشارًا لهذه المبادرات التي تمت عبر الحدود هو إقامة فروع دولية للحرم الجامعي.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر أكبر المستضيفين لفروع الجامعات الدولية على المستوى العالمي (Wilkins, 2011). وفي المملكة العربية السعودية توجد أنماط من التعليم

العالي العابر للحدود، حيث توجد اتفاقيات تعاون وتآخي بين العديد من الجامعات السعودية وبعض مؤسسات التعليم العالي العالمية، فعلى سبيل المثال عملت جامعة الملك عبدالعزيز علي إيجاد قنوات أو صيغ يمكن من خلالها إتاحة الفرص المناسبة لبعض المعيدات والمحاضرات اللاتي لا تتوفر لهن الظروف الاجتماعية للابتعاث خارج المملكة، ولديهن الرغبة الجادة في الحصول على درجة الدكتوراه من جامعات دولية عالمية معترف بها عن طريق برنامج الدراسات العليا للطالبات عبر الإشراف المشترك مع بعض الجامعات البريطانية (جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠١٤). كما تقدم جامعة الباحة برامج للدراسات العليا بالتعاون مع جامعات عالمية مرموقة مثل جامعة أوهايو، وجامعة فلوريدا أتلانتيك في الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة أبسالا في السويد (جامعة الباحة، ٢٠١٤).

وهذا الأمر لا ينحصر في التعليم العالي داخل المملكة فحسب، بل تجاوزه إلى الاستفادة من الخبرات المعرفية في العالم بأسره. فقد جاء برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للابتعاث الخارجي؛ ليكون رافداً مهماً لدعم الجامعات السعودية، والقطاعين الحكومي والأهلي بالكفاءات المتميزة من أبناء الوطن (الموسى، ٢٠٠٩)

إلا أنه وحتى وقتنا هذا لا توجد فروع لجامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية على الرغم من تقديم جامعات كثيرة طلبات لفتح فروع لها في المملكة؛ إضافة إلى تقدم العديد من الشركات بطلبات لإنشاء جامعات أجنبية لأبناء رعايا الدول الأجنبية في المملكة العربية السعودية (أبو عمة، ١٤٣٣، ١٢). هذا على الرغم من الحاجة الواضحة لدعم التعليم العالي الوطني بتجارب عالمية في مجال التعليم الجامعي من خلال الترخيص لبعض الجامعات الدولية المنتقاه بناء على

ما تتمتع به من سمعة عالمية في مجالات البحث العلمي والتطور التكنولوجي، والتدريس وإعداد للقوى البشرية اللازمة لتحمل أعباء التنمية من جهة، ودفع عمليات التطوير المستدام للتعليم الجامعي السعودي من جهة أخرى، ولتوفير فرص تعليمية تتوافق مع ثقافة المجتمع وتوفر فرص تعليمية لفئات نوعية منه مثل الإناث.

ومن هنا يتضح أن هناك فجوة بين واقع الممارسة التعليمية في الجامعات السعودية من جهة، وبعض الاتجاهات العالمية للارتقاء بهذه الممارسة من خلال الترخيص لجامعات دولية مرموقة للعمل بالمملكة العربية السعودية ضمن معايير وفلسفة وقيم الثقافة السعودية من جهة أخرى، واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو أهم موجهات هذا الترخيص وما المطلوب اتباعه في هذا الاتجاه بناء على آراء أعضاء هيئة التدريس في هذه الموجهات.

مشكلة الدراسة

أطلقت المملكة العربية السعودية شعار "وراء كل أمة عظيمة تربية عظيمة" لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها في جميع المجالات. ولكي يتسنى للمملكة تطبيق هذا الشعار قولاً وعملاً، فإن هناك جهداً مضنياً وعملاً دؤوباً لابد أن يبذل. فالتربية من أجل التغيير والتحديث تستلزم بداهة تطوير نظام تربوي جديد قادر على تكوين الإنسان الجديد القادر على الإبداع والمنافسة والتميز والإنتاج في ضوء معطيات المنافسة الدولية، والاقتصادات القائمة على المعرفة والتقنية والمعارف القائمة على التغير السريع، والإبداع الإنساني الخلاق (السنبل، ١٤٢٤ ، ٣٨).

ولقد زاد الاهتمام بقطاع التعليم العالي في السنوات الاخيرة بسبب إسهامه في تحسين الإنتاجية، وزيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار

والقدرة التكنولوجية. والتوسع في هذا القطاع يعد شرطاً ضرورياً للنمو والتوسع في الاقتصاد العالمي (Tilak, 2011).

وتعمل المملكة العربية السعودية على تحويل مجتمعها واقتصادها الذي يعتمد على النفط وعلى الغاز إلى مجتمع قائم على المعرفة. فالهدف هو تنشئة مواطنيها ليكونوا مسؤولين عن هذا المجتمع القائم على المعرفة. ويبدو هذا هذا الجهد أكثر وضوحاً من خلال الخطوات الكبيرة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة نحو تعزيز قدراتها في مجال التعليم والبحوث.

وعلى الرغم من ذلك فما زال التعليم العالي السعودي يعاني من بعض التحديات التي تواجهه كالعولمة وظهور اقتصاد المعرفة والطلب الكبير على المهارات والتطورات التقنية ومواجهة المنافسة القادمة من المؤسسات الدولية وتراجع مستوى التعليم وازدحام الجامعات (العتيبي،٢٠١٤).

أما عن أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي لمتطلبات سوق العمل فتتمثل في زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي وعدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل وعدم تطوير المناهج التعليمية وعدم توفر الخبرة العملية لخريجي الجامعة وعدم إجادة خريجي الجامعة للغة الإنجليزية (دمنهوري، ٢٠١٣). كما أن انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي السعودي التي من مؤشراته تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الانتاجية ، وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية والذي يتمثل في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى (العتيبي، ٢٠١٠) كل ذلك مع الوضع في الاعتبار

أن التوسع في نظام التعليم العالي من خلال المؤسسات العامة له بعض القيود. من أجل ذلك ظهرت أشكال جديدة من الضرورات والدوافع التي أبرزت الحاجة الى توفير الخدمات التعليمية استجابة مباشرة لموجة تحرير التجارة وحاجة كافة البلدان النامية إلى فرص أكاديمية ذات جودة وكفاءة عالية. فالخيار المطروح توسيع التعليم العالي من خلال الاعتماد على موارد التمويل الخاص ومنها تشجيع مقدمي خدمات التعليم العالي العابر للحدود (Varghese, 2011).

لذلك فإن فكرة الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية تمثل استجابة للتحديات العالمية والمحلية التى يواجهها التعليم العالى، وحرصاً على تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية، ولكي تكون رافداً مهماً وأساسياً لدعم التعليم العالي السعودي، وكذلك مساندة القطاعين: الحكومى والأهلى في مجال التعليم العالي، و لذلك تحاول الدراسة إجابة الأسئلة الآتية:

١- ما أهم التحديات العالمية والمحلية التي لها انعكاسات مباشرة على منظومة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
٢- ما واقع استجابة التعليم العالي السعودي بوضعه الحالي للتحديات العالمية والمحلية؟
٣- ما المقصود بالتعليم العالي العابر للحدود وما طبيعته وأهم خصائصه؟
٤- ما الموجهات الأساسية الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية؟
٥- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير استجابات عينة الدراسة على الموجهات الأساسية الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية

السعودية تعزى لمتغيرات: النوع، التخصص، الجنسية، الرتبة الأكاديمية؟

٦- ما إيجابيات وسلبيات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود بالمملكة العربية السعودية على ضوء رؤى التغييرات المستقبلية عالمياً ومحلياً؟

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق ما يلي:

- رصد أهم التحديات العالمية والمحلية التي لها انعكاسات مباشرة على منظومة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
- رصد استجابة التعليم العالي السعودي بوضعه الحالي للتحديات العالمية والمحلية.
- التعرف على التعليم العالي العابر للحدود وطبيعته وأهم خصائصه.
- تحديد الموجهات الأساسية الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية.
- الكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير استجابات العينة على الموجهات الأساسية الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الدراسة: النوع، التخصص، الجنسية، الرتبة الأكاديمية.
- محاولة الوصول إلى إيجابيات وسلبيات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية على ضوء رؤى التغييرات المستقبلية عالمياً ومحلياً.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- تناولها لموضوع تربوي ذي أهمية كبيرة من حيث تصديه للترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية والذي يعد تلبية لما أوصت به كثير من الدراسات السابقة والندوات والمؤتمرات بضرورة إجراء دراسات عن تدويل التعليم العالي وضرورة إيجاد صيغ جديدة للتوسع في خدمات التعليم العالي.
- تعد الدراسة الأولى في المملكة العربية السعودية – على حد علم الباحث – التي تتناول الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية
- قد تفيد صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار في مجال التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من أجل التطوير الذي يعد مطلباً ضرورياً في ضوء التحولات المتسارعة.

محددات الدراسة

يمكن عرضها على النحو التالي:

- **المحدد الموضوعي:**

تقتصر الدراسة على الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية.

- **المحدد البشري والمكاني:**

تقتصر الدراسة على استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الدمام في المنطقة الشرقية.

- **المحدد الزمني:**

تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٦هـ/ ١٤٣٧هـ.

مصطلحات الدراسة

- **الموجهات Guidelines** : هي عوامل موجودة في البيئة المحيطة بالفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو النظام تدفعه وتحثة على الارتفاع بمستوى آدائة الإنساني أو المجتمعي أو المؤسسي أو النظمي إلى أعلى بهدف الحصول على مزايا جديدة (الأحمد، ٢٠٠٩ ، ٩٤). وتعرف أيضاً بأنها محفزات الإسراع في القيام بالشيء (السروري، ٢٠٠٩، ٥١٤).

ويمكن تعريفها إجرائياً في هذه الدراسة بأنها : تلك الضرورات والدواعي العالمية والمحلية (اجتماعية – اقتصادية – تربوية – سياسية) الأكثر أهمية والدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية .

- **الترخيص Licensing** : هو إذن لممارسة عمل أو السماح بالدخول (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤ ، ٣٣٦).

ويمكن تعريفه إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : الموافقة الرسمية ضمن وثائق معتمدة من قبل الدولة وفق شروط محددة وقواعد وأسس متوافق عليها بين طرفين لممارسة العمل من قبل مقدم الخدمة لصالح مانح وثيقة الترخيص ولفترة زمنية محددة.

- **الجامعات العابرة للحدود Cross-border Universities**: هي مؤسسة تعليمية تقدم خدمات التعليم العالي في دولة أخرى من خلال عقد شراكات مع الجامعات المحلية أو من خلال فرع لحرم جامعي لها (Altbach & Knight, 2007, 292). وتعرف أيضا بأنها مقر لحرم جامعي يقع خارج حدود دولة الجامعة الأم ويمنح شهادة معتمدة باسمها (هيئة المعرفة والتنمية البشرية، ٢٠١٣، ٥).

وتعرفها الدراسة إجرائياً بأنها: فروع محلية لمؤسسات تعليم عال دولية معتمدة ومعترف بها في بلدانها الأصلية، ومعاييرها مماثلة

لمعايير الجامعات الأصلية، وتحمل نفس الاسم، وتصدر شهاداتها باسم الجامعة الأم.

- **التحديات Challenges:** هي التطورات أو المتغيرات أو المشكلات أو الصعوبات أو العوائق النابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية ويلزم أن تواجهها الدولة حتى لا يؤثر ذلك في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التخصصية (السميري والمقاطي، ١٤٣١، ٣٠٠). وهي تشير إلى حال الجمود الذي ينال جانباً أو جوانب متعددة في النظام التربوي يفقده نوعاً من التوازن، وتؤدي إلى خلل في مقدرته على آداء وظيفته.(وطفه، ١٩٩٢، ٨).

وتعرفها الدراسة إجرائياً بأنها: مجموعة الإشكالات الآنية والمستقبلية التي تؤثر في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على المستويين الخارجي والداخلي وتتطلب المواجهة.

منهج الدراسة

باعتبار هذه الدراسة من دراسات الرأي، ومن الدراسات التي تحاول توصيف الواقع للانطلاق إلى وضع خطوط عريضة لصانع القرار التربوي من خلال الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية والوقوف على الايجابيات والسلبيات المحتملة لهذا النوع من التعليم في المملكة العربية السعودية فإنها تستخدم المنهج الوصفي (Anderson & Arsenault , 2000, 100)، مستعينة باستمارة لاستطلاع الرأي طبقت على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الدمام في المملكة العربية السعودية للكشف عن الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري

أولاً: التحديات التي تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

لقد شكلت التحديات عقبات في تطوير حركة التعليم في الدول النامية والمتقدمة على السواء. وبطبيعة الحال نجد أن الدول المتقدمة تجاوزت الكثير من تلك الأزمات، وعلى الجانب الآخر مازالت بعض الدول – ولاسيما النامية منها – تبحث عن بدائل واستراتيجيات للخروج من تلك الأزمات والتغلب على تلك التحديات.

والمملكة العربية السعودية بلد له خصوصيته الاجتماعية والثقافية ولها من الجذور الحضارية والدينية وما يحيط بها من عوامل ومتغيرات تنعكس بالضرورة على مختلف مؤسسات التعليم وبخاصة بنية التعليم العالي، وهذه التحديات وغيرها تتطلب تضافر الجهود للتصدي لها لإزالة الخلل، والتحدي الذي تشير إليه الدراسة يظهر في جانبين: الأول داخلي، ويتمثل في قدرة مؤسسات التعليم العالي على تطوير أدائها وفق متطلبات برامج التنمية المستدامة، أو ما يعرف بالمواءمة، أما الجانب الثاني، فيتمثل في التحديات الخارجية والتي تتنوع بين التوجهات التعليمية المعاصرة والتغيرات في إدارة التعليم العالي، ونتائج اللقاءات والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات والمنظمات، أو تحد من نموه، ومن فعاليته، وفي ضوء ذلك يمكن طرح بعض من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التعليم العالي من جهة وحركة التنمية من جهة أخرى والجهود المبذولة للحد من تلك التحديات، وذلك على النحو الآتي:

(١) التحديات الخارجية:

إن طرح التحديات الخارجية إنما ينطلق من جدل قائم يدور حول دور التعليم العالي في التنمية، فالبعض يرى أن التعليم محرك وموجه للتنمية، والبعض الآخر يرى أن التعليم في خدمة التنمية أي يطوع أبحاثه ومخرجاته لمتطلباتها. وعلى الرغم من أن الجدل ما زال قائماً إلا أن هناك من الشواهد والدلالات ما يؤكد أن التعليم ذو أبعاد تفاعلية، كونه يحرك ويوجه ويطوع، ويخدم متطلبات التنمية. ومع ذلك فهناك من التحديات ما يقف عائقاً يمنع تحقيق هذه الأهداف. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين برزت أربعة تحديات رئيسة واجهت مؤسسات التعليم العالي هي:

- **العولمة الاقتصادية**

منذ أن امتد أثر العولمة لكل الدول، وكان من أثرها المباشر على منظومات التعليم ظهور بعض الإشكاليات، مثل الفجوة بين المهارات والمؤهلات مع سرعة التكيف مع حركة السوق العالمية ومرونتها، الحاجة إلى التقويم (الجودة) والاعتماد، مشكلات لغة التعليم وتحدياتها، تسارع النمو الاقتصادي في بعض دول العالم ومناطقه، انحسار تأثير الحدود على التعليم، زيادة المنافسة العالمية في الأيدي العاملة، هجرة العقول والمهارات المتميزة، ظهور البطالة في بعض خريجي الجامعات. كما أفرزت العولمة عدداً من التحديات الخاصة بها منها: التعليم عبر الحدود، التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، التقويم والاعتماد الأكاديمي، تسليع التعليم، والإدارة الحضارية أو الأخلاقية للبحث العلمي، اتفاقية بولونيا وغيرها. (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤ ، ٣٢٩) وقد أدت كل هذه التحديات وغيرها إلى التقيل من قدرة التعليم الجامعي السعودي على أن يكتسب السرعات اللازمة لتطوره بما يجعله قادرًا على التواؤم مع هذه التحديات؛ وربما يرجع ذلك لعدم القدرة على إدارة التغيير أو عدم امتلاك إرادته أو كليهما معًا.

- **بزوغ مجتمع المعرفة واقتصادياته**

يعد استخدام تقنيات المعرفة في العملية التعليمية من أبرز الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي من أجل نشر المعرفة، والإفادة مما تنتجه التقنيات في تفعيل دور التعليم وزيادة الإنتاجية العلمية. لذا فقد توجهت العديد من الدول نحو اقتصاد المعرفة، والذي يعتمد على إنتاج المعرفة وتسويقها. ومع ذلك، فهناك دلائل تشير إلى ضعف إسهام الجامعات السعودية في هذا الشأن بالشكل الذي يتوافق مع التحول إلى مجتمع المعرفة، وهو ما يعزى إلى عدم وجود خطط عملية مسبقة لنشر المعرفة (الذبياني، ٢٠١١، ١٥٤). كما أصبح مفهوم الشراكة مطلباً أساسياً بين الجامعات والشركات والمؤسسات. ولهذه الأهمية المتزايدة للمعرفة في التعليم العالي، العديد من التحديات منها (الزهراني، ٢٠١٠ ، ٢٦٨ – ٢٧٠):

- الدور التقليدي لبعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من حيث الاستقلالية المطلقة وعدم التجاوب مع التغيرات المجتمعية.
- عدم ملاءمة البنى التحتية للتغيرات في المناهج وطبيعة المهارات والتخصصات.
- طبيعة أعضاء هيئة التدريس من حيث التأهيل والوظائف الدائمة التي تحد من التحول السريع.

وقد انعكس كل ذلك – بصورة مباشرة – على الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي مما قد يؤدي إلى ارتفع مستوى الهدر الكمي والكيفي وانخفاض إنتاجية المؤسسة الجامعية مما يزيد من الفجوة بين تعليم الداخل وما يحدث في الخارج من تطورات بل قفزات في تطوير التعليم الجامعي.

- **ثورة المعلوماتية**

لعل ما أفرزته ثورة المعلومات من أنماط جامعية جديدة مثل الجامعات عبر الحدود، وجامعات التعلم عن بعد، والجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية وغيرها يعد من أهم صيغ توفير فرص تعليمية وفق متطلبات وحاجات المتعلمين. إلا أن الشواهد تشير إلى أن استخدام التقنية في الدول النامية مازال ضعيفاً. ولهذه النماذج التعليمية والجامعات التقنية أثر في بروز العديد من التحديات في الكثير من دول العالم (Sife, Lwoga & Sanga ,2007, 62)، ومنها المملكة. ولعل ذلك يمكن أن يكون له علاقة ببعض القضايا منها تداخل القيم والثقافات، والتفاعل مع المجتمع الدولي، والتحفظات حول التعليم المستورد، وتأهيل الجامعات التقليدية للتعامل مع التقنية. وعلى الرغم من الأهمية القصوى للثورة المعلوماتية في تأثيرها المباشر على منظومة التعليم الجامعي بكل مكوناتها وكذلك تأثرها بها، فإن أخطر ما في هذا الموضوع هو ما وفرته من أنماط للتعليم والتعلم أصبحت في حد ذاتها ثورة تعليمية يمكنها – لو أُحسن توظيفها – أن تحقق استدامة التعلم وتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم وهما الأمران شديدا الأهمية بالنسبة للتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

- **تدويل التعليم الجامعي**

أصبح التدويل واحداً من أهم التطورات في تاريخ التعليم العالي، حيث ظهرت العديد من برامج التعاون الدولي إلى جانب الاهتمام الواضح بتحليل ظاهرة الحراك الأكاديمي الدولي خاصة ما يتصل منها بطلاب التعليم العالي وأساتذته وباحثيه، كما ظهرت العديد من مشروعات تطوير برامج التعليم العالي استجابه لاتجاهات التدويل والقناعة بوجوب امتداد آثار العولمة إلى القطاع الأكاديمي (Qiang, 2003, 248).

وفي الفترة الأخيرة بدأت الكثير من دول العالم في اتخاذ خطوات جادة ومتميزة لتدويل التعليم العالي بجانب التعليم الوطني حتى أصبحت قضية التدويل متطلباً ضرورياً لأهمية التعليم العالي. وهناك بعض التحديات التي تواجه التدويل منها (Merey& Alkan, 2015, 1-2):

- التركيز على الارتفاع بمستوى الكفايات اللغوية (اللغة الانجليزية) لدى كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- توفيركافة الكفايات والمهارات المهنية اللازمة للتغيير في المهن وفق متطلبات سوق العمل عالمياً.
- التأكيد على الالتزام بما هو متوافق عليه عالمياً من معايير التمويل والتخطيط، والتخطيط الإقليمي والدولي والمعايير الأكاديمية وكذلك متطلبات منح الشهادات على المستوى الدولي.
- توفير المناخ المجتمعي اللازم لقبول أنظمة تعليم عال مرتبطة بالجامعات ذات السمعة الأكاديمية الدولية.
- الارتقاء بمستويات البحث العلمي والدراسات العليا بما يتناسب مع معايير النشر الدولية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
- التوسع في توفير قنوات التبادل الثقافي والأكاديمي بين الجامعات السعودية والأجنبية بما يسمح بأعلى درجة من الحراك العلمي والتعليمي.

إن قدرة المجتمع السعودي على التغلب على هذه التحديات لاشك فيها، وهو ما سيؤدي إلى الاتجاه المدروس والمرتكز على رؤية واضحة لغرس أنماط تعليمية دولية على مستوى التعليم الجامعي لتحقيق نقلة نوعية لفعالية المؤسسة التعليمية الجامعية من خلال انخراطها في ثقافة العصر والموجهات الأساسية للتنمية الإنسانية مع توكيد مقومات الخصوصية الثقافية ودعم الانتماء.

(٢) التحديات الداخلية

هناك بعض المعوقات التي لابد وأن تؤخذ في الحسبان ويتم التعامل معها بأسلوب علمي ورؤية واضحة والتي منها:

- التركيبة السكانية والجغرافية

تُعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول نمواً سكانياً حيث بلغ مجموع السكان ٢٩,١٩٥,٩٠٠ في عام ١٤٣٤هـ (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٥,٤٢) ويشكل الشباب النسبة الأكبر من سكان المملكة، ونتج من هذه التركيبة السكانية وجود فجوة بين عدد خريجي المرحلة الثانوية من جهة والمقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم من جهة أخرى، إذ تضاعف عدد خريجي المرحلة الثانوية في الفترات المتعاقبة (العوهلي والعقيلي، ٢٠٠٩، ٨٤٠). والنسبة المرتفعة من الشباب والمهيأة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من جهة وطبيعة التوزيع الجغرافي الواسع للتجمعات السكانية على مساحة تشبه القارة واختلاف التركيبات والفئات العمرية من جهة أخرى أضاف عبئاً على مؤسسات التعليم العالي. (لبان، ٢٠١٢ ، ٢٣٦) خاصة وأن هناك من العوامل الأخرى ما يرتبط بذلك مثل:

- تحجيم القبول في التخصصات النظرية سيترتب عليه عدم تمكن الجامعات من الاستجابة للضغط الاجتماعي بقبول أكبر عدد من خريجي التعليم العام مما يترتب عليه إشكاليات اجتماعية وغيرها. (قناديلي،٢٠٠٧)
- محدودية استيعاب الكليات العملية والتطبيقية للطلاب نتيجة طبيعة تخصصاتها، وما تستلزمه من مختبرات ومعامل وأجهزة ومستشفيات مع ارتفاع تكلفة إنشاء الكليات وبخاصة التطبيقية والعملية وصعوبة توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لبدء العمل بهذه الكليات العملية (الزهراني،٢٠١٠ ، ٢٥٦).

- زيادة الطلب على التعليم العالي التي تعاني منها مؤسساته ستكون أشد ضراوة في السنوات القادمة إذا لم تتخذ الخطوات الإيجابية لامتصاص تلك الأعداد الكبيرة، وتوفير الخدمات التعليمية المناسبة لها بشتى الطرق (الحامد وزيادة والعتيبي و متولي، ٢٠٠٧، ١٤٢).

إن السكان هم ثروة الأمم كما قال آدم سميث، وبالتالي فإن الاستثمار في تعليمهم وتدريبهم هو أساس نهضة الأمم. وحيث إن المملكة العربية السعودية تؤمن بالأهمية القصوى للتنمية البشرية فإن الزيادة السكانية غير المسبوقة يمكن أن تشكل تهديدًا للمجتمع إذا لم يتم استثمارها باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية؛ كما يمكن أن تكون أثمن الفرص إذا تم توفير التعليم الجامعي اللازم لإعداد مواطنين منتجين منتمين، وهو ما تسعى الدولة إلى تحقيقه.

- التعليم العالي واحتياجات برامج التنمية المستدامة

تسعى مؤسسات التعليم العالي في الكثير من الدول إلى تلبية احتياجات برامج التنمية وتوفير الكفاءات البشرية التي تحتاجها الدول، والقطاع الخاص، ونتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد الخريجين فإن سوق العمل السعودي لم يتمكن من استيعاب بعض التخصصات وبخاصة النظرية، والتي تشكل النسبة الكبرى من الخريجين، وبذلك أصبح هناك فائض في تلك التخصصات، وفي بعض الأحيان تتوجه أصابع الإتهام في هذا الخلل إلى مؤسسات التعليم العالي على أساس أنها أخفقت في تحقيق المواءمة مع احتياجات برامج التنمية، مع أن مؤسسات التعليم العالي تواجه الكثير من التحديات منها: (الحامد وزيادة والعتيبي ومتولي، ٢٠٠٧ ، ٣٩).

- عدم وجود تحديد واضح لاحتياجات برامج التنمية حتى تتمكن مؤسسات التعليم العالي من التخطيط السليم المتدرج لتلبيتها، حيث

أن التغيير في التعليم العالي بطيء نسبياً، هذا بالإضافة إلى عدم وجود معلومات دقيقة ومفصلة أو كافية عن احتياجات برامج التنمية المستدامة، مع رغبة بعض مؤسسات القطاع الخاص في توظيف غير السعوديين على الرغم من توافر المؤهلات لدى الكثير من الخريجين السعوديين.

- برامج التنمية المستدامة تتطلب تنوعاً في مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تقدمها، وهناك برامج تكلفتها عالية خاصة تلك التي تعتمد على تقنيات متنوعة (الفارس، ١٩٩٨، ٣٧)
- اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط مما يجعل الاقتصاد عرضة لتغيرات وتحولات متعددة تبعاً للظروف المحلية والإقليمية والدولية. (لبان، ٢٠١٢، ٢٣٦)
- هذا بالإضافة إلى وجود عدد من العوامل التي تسهم في عدم توافق مخرجات الجامعات مع متطلبات برامج التنمية المستدامة أهمها، عدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول، علاوة على عدم تطوير المناهج حسب احتياجات المتغيرات العالمية والمحلية، بالإضافة إلى عدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب (الشايع، ٢٠١١ ، ٤٢٦)

كل ما سبق يفرض ضرورة الإسراع في تنفيذ البرامج الضرورية واللازمة لتطوير وتحديث التعليم الجامعي بما يجعله قادرًا على تحمل أعباء التنمية المستدامة من خلال الانفتاح على تجارب وصيغ دولية في مجال التعليم الجامعي تحقق قفزة التطوير المرغوب ضمن بيئة سعودية تعزز هويتها وتحافظ على خصوصيتها.

- **بنية التعليم العالي**

المستقرئ، والمحلل لبنية التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يلحظ الاهتمام الشديد من قبل القائمين عليه، في أهدافه

ومدخلاته، وعملياته، ومخرجاته، إيماناً منهم بأن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مسألة أمن وطني بامتياز. ومع ذلك يلاحظ أيضاً أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الجامعات السعودية من الداخل منها :

- يتمثل التحدي الذي تواجهه الجامعات السعودية في تفعيل مؤسسات التعليم العالي لتحقيق وظائفها الثلاث (التدريس/ البحث العلمي/ خدمة المجتمع). إذ يستلزم المجتمع الحديث توافر كفاءات ومهارات عالية في التدريس، كما أن التحدي القادم يتمثل في توجيه البحوث العلمية لما ينفع المجتمع، ويزيد من كفاءة قطاعاته المختلفة، وحل مشكلاته المتعددة، كما يتمثل تحدي خدمة المجتمع في مدى قدرة التعليم العالي على خدمة قضايا المجتمع واحتياجاته .

  (الحامد وزيادة والعتيبي ومتولي، ٢٠٠٧ ، ١٤٤)

- كما أن استحداث الوظائف الأكاديمية في سنوات سابقة أثر في قلة الكفايات الوطنية المؤهلة للتدريس في كليات وأقسام عملية جديدة

  (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤)

- زيادة المشكلات المتعلقة بالتمويل تعقيداً مع تنامي الاتجاهات التي تُنادي بالتمويل الحكومي فقط، يظل سبباً في عدم تمكن الجامعات من أداء دورها المطلوب بسبب خضوع الموازنة الحكومية للكثير من التأثيرات كالتذبذب في الموارد والتضخم وغيرها.

(الشايع، ٢٠١١ ، ٤٢٣)

- كما أن المتتبع لإنتاجية أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي يلاحظ أن معظم البحوث تقليدية يستخدمها الباحث للترقية، وغالباً ما تتأخر الترقيات العلمية عدة سنوات لأنهم لم يتوصلوا إلى الإنتاج العلمي المطلوب للترقية، كما أن البحوث العلمية ما زالت ذات طابع محلي وإبداع محدود أو منسوخ. (المنيع، ٢٠٠٢، ٨)
- يعاني التعليم العالي من غلبة البيروقراطية، والتي تحد من فعالية أداء الجامعات لوظائفها وتؤدي إلى ضعف الأطر التنظيمية وأيضا الهيكلية (الشايع، ٢٠١١، ٤٢٩)

هذه بعض التحديات الداخلية التي أثرت على حركة التعليم العالي وتحقيق التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية والتي تؤثر بدورها على زيادة التحديات الخارجية من ناحية وتطور التنمية في طابعها الإقليمي والدولي من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة إحتكاك التعليم الوطني وتعايشه مع صيغ تعليم دولية منتقاة.

ثانياً: الجهود المبذولة من جانب المملكة العربية السعودية لمواجهة التحديات السابقة

إذا كانت هناك تحديات فرضت نفسها بطريقة أو بأخرى على النظام التعليمي، وبخاصة الجامعي والعالي منه، فإن الدولة تعاملت معها على عدة ركائز من أهمها: مراعاة الأهداف والسياسات والبرامج التي جاءت في خطط التنمية الخمسية للدولة، والإفادة من التجارب العالمية.

وبالرجوع إلى الأدبيات، وخاصة تلك المتعلقة بتطبيقات وزارة التعليم العالي في إصلاح التعليم العالي ومواجهة بعض التحديات، ومنها:

- مشروع المنح الدراسية لطلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي، ومشروع القبول الإلكتروني الموحد للطلاب في الجامعات الحكومية، وإنشاء عدة مراكز مثل المركز الوطني للتعليم

الإلكتروني والتعليم عن بعد، ومراكز التميز البحثي، ومركز التقويم والقياس، ومشروع تنمية الإبداع والتميز لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وإنشاء صندوق التعليم العالي الجامعي، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، ومركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، وإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي وغيرها (كعكي، ٢٠١٢ ، ١٤٦-١٥٣؛ العوهلي والعقيلي، ٢٠٠٩، ٨٤٥-٨٤٩).

- زيادة فرص القبول والاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي حتى بلغت ٨٨% من إجمالي خريجي وخريجات المرحلة الثانوية (عام ٢٠١١)، مع التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية والتقنية، ومع وجود تشجيع للعاملين على محاكاة الممارسات الجيدة، وتشجيع فاعلية مشاركة العاملين في عملية صنع القرار مع دعم الأفكار الجيدة لتنمية الميزة الثقافية وتحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة وتفعيل دور وسائل الإعلام وتوظيفها في نقل المعرفة

(لبان، ٢٠١٢ ، ٢٣٧-٢٣٨)

- الاعتماد على تطوير منظومة التعليم العالي عبر مجموعة من البرامج والإجراءات منها: مسار قصير الأجل، والذي تم التركيز فيه على قضايا القبول والاستيعاب والمواءمة مع سوق العمل. والثاني مسار طويل الأجل تم فيه مواصلة الاهتمام بقضايا القبول والمواءمة بالإضافة إلى قضايا الجودة، وتوزيع مصادر الدخل، والبحث العلمي، والابتعاث وتحديث التنظيمات الإدارية

والتعليم العالي، والشراكات الدولية والتخطيط الاستراتيجي. (العوهلي وعبدالقادر، ٢٠١٠ ، ٣٢٨)

- دراسة إيجابيات الانتشار الجغرافي والعمل على تكامل مؤسسات التعليم العالي في صياغة منظومة وطنية فاعلة ودراسة سبل إدارة فروع الجامعات والكليات مع تقويم عملية تمويل التعليم العالي عموماً وكيفية توجه التمويل لمصلحة الجودة وتحسين مستواها (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤)
- تشجيع عمل الجمعيات العلمية لتوفير المعلومات عن التوجهات العالمية في التنمية والاقتصاد ودور الجامعات في توفير تقارير وتكوين لجان لدراسة ضبط التعليم العالي والجامعي في المملكة، التشجيع على النشر في المجلات العلمية المرموقة، تشجيع الجامعات على الاهتمام باقتصاديات المعرفة.

(الحربي والمهدي، ١٤٣٣، ١٥٢)

- تبني بعض المبادرات التي تساعد على الإسهام الإيجابي في التنمية العلمية وتطور الجامعات خليجياً وعربياً ودولياً مثل تنمية الإبداع والتميز لدى أعضاء هيئة التدريس، ومراكز التميز البحثي، ومراكز الأبحاث الواعدة، وتطوير برامج وخدمات الإرشاد الطلابي، والبرنامج الصيفي لرعاية الطلاب المتميزين، وتطوير الأقسام العلمية في الجامعات السعودية، والقيادة النوعية، و إدارة مؤسسات التعليم العالي، وتطوير برامج وأنشطة الجمعيات العلمية في الجامعات السعودية، وتطوير استراتيجيات وطرق التعلم المتمركز حول الطالب، والمشروع الوطني لقياس مخرجات التعليم العالي، وترجمة الكتب الجامعية الخاصة بالمقررات المنهجية، وتنمية الإبداع والابتكار في الجامعات السعودية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية .

(كعكي، ٢٠١٢، ١٤٦ – ١٥٣)

وعلى الرغم من كل المجهودات السابقة، فما زال المردود منها أقل من المستوى المنشود والمستهدف، الأمر الذي يقتضي الاستفادة من حركة تدويل التعليم الجامعي، خاصة وأن هناك تجاربًا في بلدان عربية وإسلامية تبشر بعائد مرموق فيما يتعلق بالتغيير التعليمي والتربوي المطلوب.

ثالثا: التعليم العالي العابر للحدود

تعتمد القدرة التنافسية للدول بصورة متزايدة على القدرة على تعزيز قطاعات المعرفة المكثفة للاقتصاد وإنشاء أعداد متزايدة من المدن والمناطق الحضرية التي تستهدف الصناعات المعرفية وتسعى لتعزيز البحوث والتكنولوجيا والملكية الفكرية، والتعليم.

لذلك فقد شهد عقد التسعينيات من القرن المنقضي توسعاً كبيراً في منظومات التعليم العالي في الكثير من دول العالم بعد إدراك الحكومات للأهمية المتزايدة للتعليم العالي في جهودها للنهوض ببلدانها لإيجاد فرص عمل لمواطنيها وتأمين منافسة قوية لمنتجاتها في الأسواق المحلية والدولية (جريو ،٢٠١١). حيث فرضت التحديات المتعاظمة والمتطلبات المتسارعة لعصر العولمة الذي تعيشه المجتمعات المعاصرة على الجامعات بصفة خاصة حتمية ملاحقة التطورات الإنسانية واستيعابها لتطبيقها وفق الأولويات بما يساعد كل مجتمع على الإسهام الحقيقي في عمليات المنافسة العالمية في الإنتاج الفكري والعلمي وبناء مجتمع القوة الحضارية بأبعادها المختلفة (العجمي، ٢٠٠٣). ولعل ماسببته العولمة من تطور في الاقتصاد القائم على المعرفة ومن تغييرات جذرية في طبيعة ووظائف التعليم العالي في جميع أنحاء العالم كان أحد الاتجاهات الرئيسة المتعلقة بإصلاح وإعادة هيكلة الجامعات مع نية لجعل نظم التعليم العالي أكثر تنافسية على الصعيد العالمي. (Mok,2007) كما أن من نتائج العولمة أن

اصبحت المعرفة سلعة قادرة على التنقل بين الدول. وقد أدى نمو الاقتصاد المبني على المعرفة إلى ازدياد المنافسة بين أصحاب الأعمال في جميع أنحاء العالم لتوظيف أفضل العقول وأيضا بين المؤسسات التي تقوم بتدريب هذه العقول (Arokiasamy, 2011).

ومنذ ظهور الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) في عام ١٩٩٥م، كان هناك ضغط دولي من أجل تحرير التعليم العالي في جميع أنحاء العالم. (Verger ,2010) فالهدف الأساسي من الاتفاقية هو تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة والمفتوحة. وبناء على هذا فقد فُرض على كل دولة تنضم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر والتدريجي لإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً واستيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض (Nyahoho, 2011).

ولعل من أهم أسباب الاهتمام بالبعد الدولي أن الكفايات المهنية والأكاديمية التي يفترض توافرها في خريجي الجامعات تعكس متطلبات عولمة المجتمعات والاقتصاد وسوق العمل، فلا تقتصر الكفايات على الجوانب المعرفية فقط بل تشمل أيضاً تعلم اللغات والمهارات والاتجاهات الاجتماعية العابرة للثقافات فضلاً عن الوعي بأهمية العمل التعاوني والمشاركة في مواجهة الكلفة العالية لمتطلبات البحث العلمي واستقطاب الطلبة الأجانب، وغيرها (الفقهاء، ٢٠١٢).

لقد تواكب – مع إعادة هيكلة التعليم العالي – حدوث تحول من النظرة للتعليم باعتباره قاطرة الرفاهية أو الرقي الاجتماعي وإخضاعه لاقتصاد السوق. وقد لعب البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية دوراً فاعلاً في تشجيع الحكومات على تغيير سياساتها

العامة المبنية على الصالح الاجتماعي إلى سياسة مبنية على الصالح الاقتصادي.

والتقرير الصادر من البنك الدولي سنة ١٩٩٤م يحث دول العالم على أن تقلل من ازدياد اعتماد الجامعات على مصدر تمويل واحد وهو الدولة، وأن تنوع مصادر التمويل ما بين رسوم الالتحاق بالجامعات والاستشارات والتبرعات. (Arokiasamy, 2011)

ويمكن تصنيف أشكال التعليم العالي العابر للحدود كما يلي: (Knight, 2003 & زيتون، ٢٠٠٥، ٣٤٣)

- افتتاح فروع محلية لمؤسسات تعليم عال أجنبية.
- امتياز تقدمه مؤسسة تعليمية أجنبية إلى مؤسسات تعليمية محلية من خلال تقديمها لبرامجها الدراسية.
- علاقات ترابط بين مؤسستين للتعليم أجنبية ومحلية تعترف بموجبه المؤسسة الأجنبية بالمؤهلات الممنوحة في المؤسسات المحلية.
- اتفاقيات التوأمة بين مؤسستين للتعليم محلية وأجنبية لتقديم برامج مشتركة.
- برامج للتعليم عن بعد تقدمها مؤسسات تعليمية بالمراسلة أو الإنترنت أو عبر القنوات الفضائية.
- برامج تدريبية ودراسية تقدمها الشركات الأجنبية الكبرى للعاملين فيها أو المتعاملين معها عبر الحدود.

ويمكن أن يكون لفروع الجامعات الدولية دور تكميلي في تحقيق أغراض النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول المستضيفة، كما أن لها دوراً تنافسياً لايقل أهمية عن الدور الأول يكمن في تفعيل العملية التنافسية مع الجامعات الحكومية وبين الجامعات الأهلية وبين فروع الجامعات الدولية نفسها للحصول على أفضل المخرجات التعليمية (عناقرة، ٢٠٠٩).

فالهدف المنشود من فتح فروع لجامعات عابرة للحدود هو رفع نوعية وقدرات التعليم العالي، وكذلك للحد من المنح الدراسية في الخارج والتكاليف المرتبطة بها وإعادة توجيه جزء من هذه النفقات للدولة وطلاب المنح الدراسية، وأخيراً لخلق المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي وتعزيز القدرات المحلية في مجال التعليم العالي (Aqeel, 2014). إلا أن هناك خشية من تأثير هذه الفروع على بعض السلوكيات الاجتماعية للمنتسبين إليها وهي خشية ليست فقط من هذه الفروع بل حتى من الإنترنت والقنوات الفضائية وغيرها. لكن مقارنة ما يحدث في الفضاء الإعلامي ويحصل للدارس في الخارج أو المبتعثين فإن الاثار ستظل محدودة أمام الفوائد التي ستجنى من افتتاح هذه الفروع داخل البلاد لأنه من حسن الحظ – حسب اتفاقية (الجات) – يمكننا السيطرة على تلك الفروع وفرض الضوابط التي تقلل آثارها السلبية (الخازم، ٢٠٠١). لأنه لا يمكن أن تبقى الأشياء الجيدة بعيداً فقط بسبب الخوف من تدخل أشياء سيئة، فليس هناك زهرة من دون شوكة (Hothi , 2011, 3 Sardana &)

وقد أعدت اليونسكو دليلاً إرشادياً لمراقبة نوعية التعليم العالي العابر للحدود لحماية الطلاب وأصحاب المصلحة من خدمات هذا النوع من التعليم ذات المستوى المتدني ومقدمي الخدمة ذوي السمعة السيئة (Unesco, 2005)

وقد اتبعت دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر وماليزيا سياسات محددة لتشجيع استضافة فروع للجامعات عابرة الحدود كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وكوسيلة لتطوير قدراتها بسرعة. وقد طلبت هذه الحكومات المضيفة بنشاط مقدمي الخدمات الأجانب لا لتحل محل القطاع العام، ولكن لزيادة وتوسيع وظائفها في خدمة الأهداف العامة. وفي بعض الحالات التمويل يأتي إلى حد كبير من الحكومة أو كيانات تسيطر عليها

الحكومة لتصبح هذه الفروع جزءا من النظام التعليمي بها (Lane & Kinser, 2011). وتقدم برامج متنوعة تصل شهاداتها إلى مستوى الدكتوراه. ويمكن عرض بعض ملامح التجارب الدولية في إنشاء فروع للجامعات العابرة للحدود كما يلي:

- **الإمارات العربية المتحدة:** توجد فيها مدينة دبي الأكاديمية العالمية (DIAC)، وهي أكبر منطقة حرة في العالم مخصصة للتعليم العالي. وأنشئت في عام ٢٠٠٧، وتهدف مدينة دبي الأكاديمية العالمية إلى تطوير المواهب في المنطقة وإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة كاقتصاد قائم على المعرفة. وهي الوجهة الأولى للتعليم العالي في المنطقة، وتقع على ١٨ مليون قدم مربع، أنشئت للمؤسسات التعليمية والتدريبية العالمية للقيام بأعمالها وخدماتها بملكية أجنبية محضة. وتستضيف ٢٣ مؤسسة للتعليم العالي عابرة للحدود من ١٠ بلدان (Clark , 2015 a)، مثل فروع لجامعات بريطانية كجامعة ميديلسكس، وجامعة برادفورد، وجامعة إكستر، وجامعة هيريوت وات، وفروع لجامعات روسية مثل: جامعة سانت بطرسبرج، وجامعة سينيرجي، وفروع لجامعات أمريكية مثل جامعة نيويورك، وجامعة ولاية ميتشيغان، وفروع لجامعات هندية مثل جامعة أميتي، وجامعة مانيبال، وفرع لجامعة ولونغونغ الأسترالية، وفرع لجامعة آزاد الإسلامية الإيرانية، وفرع لجامعة سانت جوزيف اللبنانية، وفرع لجامعة باريس السوربون الفرنسية، وجميعها توفر شهادات معتمدة من المؤسسات التعليمية الأم (هيئة المعرفة والتنمية البشرية، ٢٠١٣ ؛ مجلس أبو ظبي للتعليم، ٢٠١٤). وتقدم هذه المؤسسات أكثر من ٤٠٠ برنامجاً يدرس بها ٢٤.٠٠٠ طالباً من ١٤٥ دولة مختلفة. ويشكل الطلاب

المغتربون أكثر من نصف الطلاب المنتسبين لهذه الفروع (Clark , 2015 a).

- **قطر:** افتتحت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع المدينة التعليمية في أكتوبر عام ٢٠٠٣، والتي تهدف لإعداد الكوادر والاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز التفكير الإبداعي المستقبلي، وخصصت المؤسسة مساحة خمسة ملايين ونصف المليون متر مربع من الأراضي من أجل تطوير المدينة التعليمية، ودعت أرقى الجامعات العالمية لفتح فروع لها في المدينة، وتضم المدينة حتى الآن ثمانية فروع لجامعات عالمية وتتناول كل جامعة ثغرات محددة في قطاع التعليم في دولة قطر (Fielden , 2012 , 6). حيث توجد فروع في قطر لجامعات أمريكية عابرة للحدود مثل جامعة تكساس أي آند إم، وجامعة كارينجي ميلون، وجامعة جورج تاون، وجامعة كومنولث فرجينيا، وجامعة نورث وسترن، وكلية طب وايل كورنيل، وفرع لجامعة فرنسية هي جامعة الدراسات العليا للإدارة (المجلس الأعلى للتعليم، ٢٠١٤). وهناك عدد من المؤسسات الأخرى تعمل في قطر خارج المدينة التعليمية. وتشمل هذه المؤسسات كلية شمال الأطلنطي الكندية، وجامعة كالجاري الكندية، وجامعة ستندن الهولندية (Clark , 2015 a).
- **ماليزيا:** تحتل المنطقة الحرة للتعليم موقعاً استراتيجياً على مقربة من الحدود مع سنغافورة ويوجد بها فروع لجامعات عالمية،. هذه الفروع الأجنبية العاملة في ماليزيا تمكن الطالب من اكتساب مؤهلات جامعية مرموقة في بلد لديه نفقات المعيشة أقل (Clark , 2015 b). حيث توجد فروع لجامعات أسترالية عابرة للحدود مثل جامعة موناش، وجامعة كورتين للتكنولوجيا، وجامعة

سـوينبرن للتكنولوجيـا، وفـروع لجامعـات بريطانيـة مثـل جامعـة نوتنغهام، وجامعة نيوكاستل، وجامعة ساوثهامتون، وجامعة ريدينج، وجامعـــــــــــــــــة هيريـــــــــــــــــوت وات (Ministry Of Higher Education, 2010). وجامعة هندية مثل جامعـة مانيبـال الدوليـة، ومـن أيرلنـدا الكليـة الملكيـة للجـراحين (Clark , 2015 b)

ويلاحظ هيمنـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا وأسـتراليا على انتشار فروع لمؤسساتها التعليمية في الأسواق العالمية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب هي (Wilkins & Huisman, 2012):

– كون لغة التدريس هي اللغة الإنجليزية.

– انخفاض مستوى التمويل الحكومي والبحث عن مصادر بديلة.

– الإصـلاحات التـي شـملت مختلـف نـواحي الحيـاة فـي هـذه البلـدان، وبالتالي أصبحت أكثر ملاءمة للذهاب إلى الأسواق العالمية.

كما أن احتمال التوسع المستقبلي في التعليم العالي العابر للحدود في الوطن العربي قائم وأيضاً كبير، فانتشار تطبيق التجربة في أكثر من قطر عربي من ناحية يشجع الأقطار العربية الأخرى على إدخال هذا النوع من التعليم ،كما أن الدول التي مارست التجربة بالفعل وسمحت لمؤسسات دول أخرى معينة بالدخول ستصبح وفقاً لنصوص اتفاقية الجات ملزمة بفتح الأبواب أمام المؤسسات التعليمية من أي دولة أخرى عضو في منظمة التجارة العالمية (زيتون، ٢٠٠٥، ٣٤٥)

وانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية هو أمر حتمي كما أنها خطوة ضرورية نظراً للأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المملكة عالميا. وحقيقة الأمر أن اتفاقية الجات تنص على تطبيق مبدأ النفاذ إلى الأسواق وفق مبدأ المعاملة بالمثل، والمملكة العربية

السعودية اتفقت على فتح الخدمات التربوية أمام الموردين الأجانب في عام ٢٠٠٥م (جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٨، ٩٣)، حيث وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على قرار لجنة العضوية التابعة للمنظمة بأن السعودية حققت كل شروط العضوية. وبذلك يمثل التعليم بكافة مراحله معظم قطاع الخدمات التربوية التي تم الاتفاق على تحريرها في الاتفاق بلا استثناءات أو قيود في إطار اتفاقية الجات(**مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية،١٤٣١، ٣٩**). والمملكة العربية السعودية – باعتبار أن اقتصادها مفتوح – ترغب في تحديث نظام تجارتها ولكن في نفس الوقت فإنها تريد الحفاظ على القيم التقليدية وهيكل السلطة في البلاد (Bagaresh, 2013). بالإضافة إلى استقرارها الاجتماعي والسياسي، وتمتعها بموقع جغرافي مميز بين دول المجموعة الآسيوية والدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي. كل هذا يعد المحرك الرئيس لجذب شركاء أجانب في مجال التعليم العالي.

وتبدي الهيئة العامة للاستثمار حماساً لفتح هذا المجال للاستثمار الأجنبي لعدة مبررات هي (الهيئة العامة للاستثمار،١٤٣٥):

- الطلب المتزايد على مستويات التعليم المختلفة.
- التوزيع السكاني الديموغرافي في المملكة العربية السعودية يغلب عليه الشباب وهي الشريحة المستهدفة، بالإضافة إلى ملايين الأطفال.
- الارتفاع السريع في دخل الأفراد يجعل التعليم ذو المستوى العالمي في متناول العائلات السعودية.
- تقوم المملكة العربية السعودية ببناء المدن الاقتصادية في إطار حملة عامة طموحة للاستثمار داخل المملكة، وذلك لاستقطاب

الصناعات كثيفة التكنولوجيا القائمة على المعرفة وإتاحة الفرصة للمؤسسات الأجنبية للمشاركة.

ويؤكد ما سبق عرضه – على المستوى النظري – أهمية التلقيح الثقافي بين مؤسسات التعليم الجامعي الوطنية وجامعات أجنبية لها سمعة أكاديمية عالمية ومعترف بها، للاستفادة من هذا الاحتكاك في تحقيق قفزات نوعية في التعليم الجامعي للارتقاء به لمسايرة المستوى العالمي في التعليم وإعداد القوى البشرية والارتقاء بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخدمة المجتمع.

الدراسات السابقة

تم انتقاء أكثر الدراسات ارتباطاً بالموضوع، نعرضها وفق التسلسل التاريخي لإجرائها من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

- دراسة محمود (٢٠٠٠) هدفت إلى التعرف على العوامل والمبررات التي تستدعي تدويل التعليم العالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكان من أهم نتائجها أن العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تعتبر من مبررات تدويل التعليم العالي.
- دراسة العجمي (٢٠٠٣) هدفت إلى التعرف على المعالم الرئيسة لتحديات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي ورصد أهم الاتجاهات المعاصرة للتطور الأكاديمي بالجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها أنه يجب إضفاء الأولوية لإعادة التوجيه العام لأهداف تدويل التعليم الجامعي لتخرج أفراد متطورين وقادرين على التكيف مع ملامح عالم تتزايد فيه درجات التعقيد والتشابك.
- دراسة بطرس (٢٠٠٦) هدفت إلى التعرف على إمكانية تطبيق مصر لاتفاقية الجات في مجال تحرير خدمات التعليم العالي،

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها أنه على الرغم من عدم توقيع مصر على أي التزامات في اتفاقية الجات في مجال التجارة في الخدمات التعليمية إلا أن جميع صور تحرير التجارة في الخدمات متوفرة.

- دراسة ديفد ودانـي (David & Danny , 2006) هدفت إلى التعرف على طرق تنظيم وإدارة التعليم العالي العابر للحدود في الصين والهند، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها وجود ثلاثة عوامل أدت إلى ازدهار التعليم عبر الحدود وهي العولمة والليبرالية الجديدة واتفاقية الجاتس.
- دراسة أولدز (Olds, 2007) هدفت إلى التعرف على أهداف السياسة العامة في سنغافورة من خلال فتح أراضيها لأشكال جديدة من المعرفة التعليمية الأجنبية، والهياكل المؤسسية والممارسات والتكنولوجيات؛ وكان من أهم نتائجها أن الجامعات الدولية عند دخولها اعتمدت على تشكيل الروابط بين الجامعة والصناعة في سنغافورة.
- دراسة عبدالرازق (٢٠٠٩) هدفت إلى وضع ضوبط للتعليم العالي العابر للحدود القومية وتحليل خبرات ماليزيا والصين في مجال التعليم العابر للحدود. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن وكان من أهم نتائجها التأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم وفي البنى التحتية وأن تكون مصر مصدر جذب للطلاب المحليين والأجانب وذلك بتوفير برامج تعليمية ذات جودة عالية ومعتمدة. وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لضوابط التعليم العالي العابر للحدود القومية بمصر.
- دراسة ويت (Witte, 2010) هدفت إلى التعرف على فروع الجامعات الدولية في دول الخليج العربي. واستخدمت المنهج الوصفي. وكان من أهم نتائجها أن هناك توسعاً سريعاً في عدد فروع الجامعات الدولية في

أنحاء العالم وخاصة في بعض دول الخليج العربي وهي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية العالمية.

- دراسة الكيرعاني (٢٠١٠) هدفت إلى تحديد تأثير منظمة التجارة العالمية على تدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من ١٨ خبيراً ومسؤولاً في مجلس التعليم العالي و ١٤٩ عضواً في مجلس بعض الجامعات الحكومية و ٢٨ عضواً في مجالس بعض الجامعات والكليات الاهلية ، وكان من أهم نتائجها أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سيسهل مهمة إنشاء جامعات دولية وأن المجتمع السعودي مؤهل لاستيعاب الثقافات الأخرى.
- دراسة ميترا (Mitra, 2010) هدفت إلى التعرف على ملامح تدويل التعليم العالي في الهند. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها أن الهند بدأت في اتخاذ خطوات جديدة لتدويل التعليم العالي إلى جانب مقدمي التعليم العالي التقليدي، كإقامة فروع في البلاد للجامعات الدولية.
- دراسة ويلكنس (Wilkins, 2011) هدفت إلى التعرف على أصحاب المصلحة الذين يستفيدون فعلياً من وجود التعليم العالي العابر للحدود في دول الخليج العربي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها أن الشباب الذين يعيشون في هذه البلدان هم أكثر المستفيدين من هذا النمط التعليمي، كما أن التعليم العالي العابر للحدود يلعب دوراً ضخماً في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بدول الخليج العربي من حيث تقليل البطالة بين الشباب وتقليل هجرة العمالة الماهرة وتقليل تحرك العملة الأجنبية للخارج والتي يتسبب فيها هجرة المواطنين للخارج للدراسة، والأسهام في خلق اقتصاديات متنوعة تقوم على المعرفة.

- دراسة ساردانا وهوث (Sardana & Hothi , 2011) هدفت إلى التعرف على تأثير الجامعات الدولية – إذا فتح الباب لها – على نظام التعليم الهندي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها أن دخول الجامعات الأجنبية في الهند سيرفع بالتأكيد المستوى العام لنظام التعليم في الهند. ومن مزاياه وقف هجرة الأدمغة، واحتفاظ الطلاب بثقافتهم، وأنها أقل تكلفة، ورفع المعايير الأكاديمية للجامعات الهندية. ومن عيوبه الدافع التجاري. ومثل هذه الجامعات ستزيد من تعزيز قدرة الطالب على الإقامة في الخارج.
- دراسة مهاني ومولكي (Mahani & Molki, 2011) هدفت إلى التعرف على الاتجاهات الحالية في تدويل التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وكان من أهم نتائجها أن بعض مؤسسات التعليم العالي تتجه بشكل متزايد نحو تدويل برامج التعليم العالي ويشمل فروع والبرامج التعاونية عبر الحدود، وتبادل الطلاب الدوليين، وإنشاء برامج اللغة الإنجليزية، كما أنها تعتبر كمركز إقليمي للتعليم على مستوى عالمي من خلال دعوة الجامعات البارزة لإنشاء فروع لها في البلاد .
- دراسة خضر (Khodr, 2011) هدفت إلى التعرف على القوى الدافعة الرئيسة وراء إنشاء المدينة التعليمية في قطر التي تحتضن فروعاً للجامعات الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب دراسة الحالة. وكان من نتائجها أن الدوافع الرئيسة تمثلت في استيراد أفضل الممارسات والمنافسة الإقليمية والعالمية وإصلاح التعليم والسياسات المحلية ومبادرات التحرر الوطني والعولمة.
- دراسة زيشان وآخرين (Zeeshan, Sabbar, Bashir & Hussain,2013) هدفت إلى التعرف على دافع الطلاب الدوليين للدراسة في ماليزيا. وطبقت على عينة

تكونت من ١١٠ طالباً دولياً في ماليزيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وكان من أهم نتائجها أن التعليم في ماليزيا أصبح منتجاً تجارياً في الساحة الدولية.

- دراسة قام بها نجوغونا واتيجي (Njuguna & Itegi , 2013) هدفت إلى رصد أنماط واتجاهات التعليم العالي العابر للحدود في كينيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وكان من أهم نتائجها أن التعليم العالي العابر للحدود خطوة مهمة في تطوير التعليم الكيني ومواءمته للمعايير الدولية، ومن فوائده الحفاظ على القدرة التنافسية الاقتصادية وتعزيز التفاهم بين البشر وتدفق التكنولوجيا وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.
- دراسة إجل وأستا (Egle & Asta, 2014) وهدفت إلى توضيح الدوافع والمبررات من إنشاء فرع الحرم الجامعي في الخارج. وكان من أهم ما توصلت إليه من نتائج أن أهم دوافع إنشاء فرع لحرم جامعي في الخارج هي دعم وتشجيع الحكومات لمبادرات تصدير التعليم، والرغبة الملحة لتعزيز نوعية التعليم والأبحاث في المنطقة وتوليد دخل إضافي، والحد من هجرة العقول.
- دراسة قامت بها جاروى (Garwe, 2015) هدفت إلى التحقيق في قضايا الجودة المرتبطة بالتعليم العالي العابر للحدود في زيمبابوي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وكان من أهم ما توصلت إليه من نتائج أن تدويل التعليم العالي يوفر عدة فرص ومزايا ويجب تقديم الدورات التأهيلية قبل قبول أولئك الذين لا يستوفون المعايير المطلوبة في البداية للدخول.

التعليق على الدراسات السابقة:

- هناك تباين بين عنوان الدراسة الراهنة وعناوين الدراسات السابقة، وكذلك في الأهداف وبنية الدراسة ومع ذلك فهناك قواسم مشتركة بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة ولعل أهم هذه القواسم ما يلي:
- اتفاقها مع الدراسات السابقة في أهمية تدويل التعليم العالي باعتباره اتجاهاً حديثاً لتطوير التعليم العالي التقليدي بالاضافة إلى العائد المجتمعي لهذا النوع من التعليم، مثل دراسات محمود (٢٠٠٠) والعجمي (٢٠٠٣) والكيرعاني (٢٠١٠) وبطرس (٢٠٠٦) وزيشان واخرون (Zeeshan, Sabbar, Bashir & Hussain, 2013) وميترا (Mitra, 2010) ومهاني ومولكي (Mahani & Molki, 2011) وجاروى (Garwe, 2015).
- تتشابه الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في تناولها لبعض القوى الدافعة لإنشاء المؤسسات التعليمية الدولية مثل دراسات ويلكنس (Wilkins, 2011) وساردانا وهوث (Sardana & Hothi , 2011) وخضر (Khodr, 2011) ونجوغونا واتيجي(Njuguna & Itegi , 2013) و ويت (Witte, 2010) و ديفيد ودانـي (David & Danny , 2006) واجلي واستا (Egle & Asta , 2014).
- تتشابه الدراسة الراهنة مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي، وتختلف مع دراسة واحدة استخدمت المنهج المقارن، وهي الدراسة التي قامت بها عبدالرازق (٢٠٠٩).
- واستفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في بعض إجراء اتها الميدانية وبخاصة في بناء محاور استمارة استطلاع الرأي وبعض عباراتها. ومع ذلك فإن الدراسة الراهنة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها من الدراسات التي تبحث عن الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات دولية في المملكة العربية السعودية وأنها الدراسة

الوحيدة – في حدود علم الباحث– التي تتم في البيئة السعودية في هذا المجال.

الدراسة الميدانية

أهداف الدراسة الميدانية

- التعرف على موجهات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية.
- الكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير استجابات العينة على موجهات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الدراسة: النوع، التخصص، الجنسية، الرتبة الأكاديمية.

مجتمع الدراسة

تمثلت الخطوة الأولى في عملية اختيار العينة في تحديد المجتمع الأصلي والذي يتمثل في أعضاء هيئة التدريس بجامعة الدمام خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٥هـ/ ١٤٣٦هـ والبالغ عددهم ٩٧٨ عضواً.

عينة الدراسة وخصائصها

لمَّا كان من الصعب دراسة المجتمع الأصلي بأكمله كانت الخطوة الثانية اختيار عينة عشوائية بلغ عددها ٣٠٥ عضواً يمثلون ما نسبته ٣١.١ % من المجتمع الأصلي. والجدول التالى يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة و النسبة المئوية لها

م	متغيرات الدراسة		التكرار	النسبة المئوية
١	النوع	ذكر	١٧١	٥٦.١٠
		أنثى	١٣٤	٤٣.٩٠
٢	التخصص	أدبى	١٦٣	٥٣.٤٠
		علمى	١٤٢	٤٦.٦٠
٣	الجنسية	سعودى	١١٢	٣٦.٧٠
		غير سعودى	١٩٣	٦٣.٣٠

٤	الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	١٩٦	٦٤.٣٠
		أستاذ مشارك	٧٢	٢٣.٦٠
		أستاذ دكتور	٣٧	١٢.١٠

يتضح من الجدول السابق أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الذكور بلغ ١٧١ عضواً بنسبة مئوية (٥٦.١%)، أما عدد أعضاء هيئة التدريس من الإناث فبلغ ١٣٤ عضوا بنسبة مئوية (٤٣.٩ %). كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس من ذوى التخصصات الأدبية بلغ ١٦٣ عضوا بنسبة مئوية (٥٣.٤ %)، أما عدد أعضاء هيئة التدريس من ذوى التخصصات العلمية فبلغ ١٤٢ عضوا بنسبة مئوية (٤٦.٦ %). كما جاءت نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس من ذوى الجنسية السعودية (٣٦.٧%) بواقع ١١٢ عضواً من إجمالي العينة، وبلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس من ذوى الجنسيات غير السعودية (٦٣.٣%) بواقع ١٩٣ عضواً. و أن عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون رتبة أستاذ مساعد بلغ ١٩٦ عضواً بنسبة مئوية (٦٤.٣ %). أما عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون رتبة أستاذ مشارك فبلغ ٧٢ عضواً بنسبة مئوية (٢٣.٦ %)، في حين جاءت نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون رتبة أستاذ دكتور (١٢.١%) وعددهم ٣٧ عضواً.

أداة الدراسة

أفادت الدراسة من معطيات الدراسات السابقة والأدب التربوي في تصميم استمارة استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس و تتكون الاستمارة في صورتها النهائية من أربعة مجالات رئيسة هي: المجال الأول: الموجهات الاجتماعية، وحوى (٨) عبارات؛ المجال الثاني: الموجهات الاقتصادية، وحوى (٨) عبارات؛ المجال الثالث: الموجهات التربوية، وحوى (٨) عبارات؛ المجال الرابع: الموجهات السياسية، وحوى (٨) عبارات. وتم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي، حيث أعطيت درجات (١ –

٢ – ٣) للاستجابات (ضعيفة – متوسطة – كبيرة) بالترتيب. ولأغراض تحليل وتحديد تقديرات استجابات العينة تم تصنيف تقديرات الطالبات إلى ثلاثة مستويات بحيث إذا كان الوزن النسبي بين (٢.٣٣ إلى ٣) يكون مرتفعاً، وإذا تراوح بين (١.٦٧ إلى ٢.٣٢) يكون متوسطاً،

وإذا كان بين (١ إلى ١.٦٦) يكون منخفضاً. ويلاحظ أن طول الفئة المستخدمة هنا هي (٣/٢) أي حوالي ٠.٦٦ وقد تم حساب معيار الحكم على قيم الأوزان النسبية وفق المعيار الثلاثي:

تقنيـن أداة الدراسـة

قام الباحث بتقنين أداة الدراسة (استمارة استطلاع رأي) باستخدام الصدق والثبات كما يلي:

صدق الاستمارة

تم التحقق من صدق الاستمارة بالطرق التالية:

- **الصدق الظاهري:**

تم عرض الأداة في صورتها الأولية مرفقاً بها التعريفات الإجرائية لها على مجموعة من أساتذة التربية وعلم النفس، لاستطلاع آرائهم والاستفادة من خبراتهم وملاحظاتهم حول بنود الأداة من حيث الصياغة وملاءمتها للمجال ودرجة تحقيقها للهدف الذي وضعت من أجله وتمت الإفادة من آراء المحكمين بالحذف والتعديل والإضافة. ومن ثم إعادة صياغة الاستمارة بصورتها النهائية.

- **الصدق باستخدام الاتساق الداخلي**

تم حسابه عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين العبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك ارتباطها بالدرجة الكلية للاستمارة. والجدول التالي يوضح هذه المعاملات:

جدول (٢) يوضح صدق الاتساق الداخلي لمجالات الاستمارة

رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية لمجال الموجهات الاجتماعية	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للأداة	رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية لمجال الموجهات الاقتصادية	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للأداة	رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية لمجال الموجهات التربوية	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للأداة	رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية لمجال الموجهات السياسية	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للأداة
١	٠.٣٧**	٠.٢٣**	٩	٠.٦٧**	٠.٦٠**	١٧	٠.٦٨**	٠.٥٩**	٢٥	٠.٣٥**	٠.٣٣**
٢	٠.٦٩**	٠.٧٣**	١٠	٠.٦٦**	٠.٦٧**	١٨	٠.٥٩**	٠.٤٨**	٢٦	٠.٦٩**	٠.٦٧**
٣	٠.٧١**	٠.٦٢**	١١	٠.٥٩**	٠.٦١**	١٩	٠.٧٤**	٠.٦٤**	٢٧	٠.٨٥**	٠.٧٠**
٤	٠.٤٧**	٠.٤٩**	١٢	٠.٧٦**	٠.٦٩**	٢٠	٠.٧١**	٠.٧٠**	٢٨	٠.٧٢**	٠.٦٧**
٥	٠.٧٢**	٠.٦٢**	١٣	٠.٤٨**	٠.٣٧**	٢١	٠.٨١**	٠.٦٢**	٢٩	٠.٨٥**	٠.٧٢**
٦	٠.٦٨**	٠.٥٧**	١٤	٠.٦١**	٠.٥٧**	٢٢	٠.٥٥**	٠.٥٧**	٣٠	٠.٦٨**	٠.٦٠**
٧	٠.٦٧**	٠.٥١**	١٥	٠.٦١**	٠.٥٤**	٢٣	٠.٦١**	٠.٥٣**	٣١	٠.٧٨**	٠.٦٦**
٨	٠.٧٠**	٠.٦٨**	١٦	٠.٥٩**	٠.٥٠**	٢٤	٠.٧٣**	٠.٦٧**	٣٢	٠.٤٢**	٠.٢٥**

يتضح من الجدول السابق أن عبارات جميع مجالات الاستمارة دالة عند مستوى (٠.٠١) مما يوضح صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستمارة.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية للأداة، والجدول التالي يوضح هذه المعاملات:

جدول (٣) معاملات الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية للاستمارة

المجال	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
الموجهات الاجتماعية	٠.٨٩**
الموجهات الاقتصادية	٠.٩١**
الموجهات التربوية	٠.٨٨**
الموجهات السياسية	٠.٨٧**

** دال عند ٠.٠١

يتضح من الجدول السابق أن المجالات الأربع تتسق مع الاستمارة ككل، حيث تتراوح معاملات الارتباط بين (٠.٨٧ - ٠.٩١) وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١) مما يشير إلى وجود اتساق بين جميع مجالات الاستمارة، وأنه بوجه عام صادق في قياس ما وضع لقياسه.

- صدق المقارنة الطرفية (الصدق التميزي)

يقصد بالصدق التميزي قدرة الاستمارة على المقارنة بين الفئة العليا (أعلى من ٢٥%) من أفراد العينة والفئة الدنيا (أقل من ٢٥%) من أفراد العينة على مجالات الاستمارة والمجموع الكلى للاستمارة والجدول التالي يوضح هذه المقارنة:

جدول (٤) الصدق التميزي للاستمارة بين أفراد العينة في مجالات الاستمارة

المجال	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الموجهات الاجتماعية	الفئة الدنيا	٧٦	١٨.٠٥	٣.٤١	١٣.٢	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الفئة العليا	٧٦	٢٣.٣٦	٠.٨٠		
الموجهات الاقتصادية	الفئة الدنيا	٧٦	١٦.٥٠	٣.١٠	١٧.٢١	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الفئة العليا	٧٦	٢٣.٠٨	١.٢٢		
الموجهات التربوية	الفئة الدنيا	٧٦	١٨.٦٧	٣.٤٧	١٢.٩٣	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الفئة العليا	٧٦	٢٣.٨٤	٠.٣٧		
الموجهات السياسية	الفئة الدنيا	٧٦	١٦.٢١	٣.٤٧	١٧.٦٦	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الفئة العليا	٧٦	٢٣.٤٩	٠.٩٢		
الدرجة الكلية	الفئة الدنيا	٧٦	٦٩.٤٣	١١.٣٩	١٨.٤	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الفئة العليا	٧٦	٩٣.٧٦	١.٧٥		

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم "ت" دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١، مما يدلل على الصدق التميزي لمجالات الاستمارة والإستمارة ككل وهذا يؤكد صلاحيتها للتطبيق.

ثبات الاستمارة:

قام الباحث بحساب ثبات الاستمارة بطريقتين هما: طريقة ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية لمجالات الاستمارة والاستمارة ككل، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات:

جدول (٥) معاملات الثبات لمجالات الاستمارة والاستمارة ككل

المجال	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية (سبيرمان براون)
الموجهات الاجتماعية	٠.٧٥	٠.٧٢
الموجهات الاقتصادية	٠.٧٦	٠.٨٣
الموجهات التربوية	٠.٨٢	٠.٧٩
الموجهات السياسية	٠.٨١	٠.٨٣
الاستمارة ككل	٠.٩٣	٠.٩٢

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات مرتفعة مما يؤكد ثبات الاستمارة وذلك من خلال أن قيم معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية كانت مرتفعة، وبذلك فإن الأداة المستخدمة تتميز بالصدق والثبات ويمكن استخدامها علمياً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة للتحقق من فروضها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

١- استخدام التكرارات والنسب المئوية والأوزان النسبية للإجابة عن السؤال الأول للتعرف على الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات دولية في المملكة العربية السعودية وللوصول إلى بيانات وصفية.

٢- استخدام اختبار "ت" t-test لإجابة السؤال الثاني فيما يتعلق بكل من متغير النوع، ومتغير التخصص، ومتغير الجنسية.

٣- استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لإجابة السؤال الثاني المتعلق بمتغير الرتبة الأكاديمية.

٤- استخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستمارة.

٥- التجزئة النصفية لسبيرمان براون لحساب ثبات الاستمارة.

٦- استخدام معامل الارتباط لبيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

نتائج السؤال الأول:

نص السؤال على ما يلي: ما الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة الدمام ؟

تم حساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية وترتيب العبارات لاستجابات العينة ككل فى كل محور من المحاور الأربعة على النحو التالى:

- الموجهات الاجتماعية

جدول (٦) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي فى محور الموجهات الاجتماعية

م	الاستجابات	غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		المتوسط	الانحراف	الترتيب	المستوى
	العبارة	ت	%	ت	%	ت	%	الحسابى	المعيارى		
١	تردد البعض في السماح لأبنائهم بإكمال دراستهم في الخارج.	٣٠	٩.٨٤	٨٥	٢٧.٨٧	١٩٠	٦٢.٣٠	٢.٥٢	٠.٦٧	٧	مرتفع
٢	الحاجة إلى تقديم خدمات مجتمعية في	١٧	٥.٥٧	٥٣	١٧.٣٨	٢٣٥	٧٧.٠٥	٢.٧١	٠.٥٦	٤	مرتفع

	إطار ثقافة المجتمع.									
٣	زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.	٧	٢.٣٠	٥٠	١٦.٣٩	٢٤٨	٨١.٣١	٢.٧٩	٠.٤٦	٢	مرتفع
٤	زيادة عدد المقيمين الوافدين وتنوع جنسياتهم.	٤٠	١٣.١١	١١٠	٣٦.٠٧	١٥٥	٥٠.٨٢	٢.٣٨	٠.٧١	٨	متوسط
٥	الرغبة في تنمية مهارات التفاهم والتواصل مع الآخرين.	١٢	٣.٩٣	٦٠	١٩.٦٧	٢٣٣	٧٦.٣٩	٢.٧٢	٠.٥٣	٣	مرتفع
٦	مواكبة حركة التغير الاجتماعي.	١٧	٥.٥٧	٦٠	١٩.٦٧	٢٢٨	٧٤.٧٥	٢.٦٩	٠.٥٧	٥	مرتفع
٧	الانفتاح على بعض التجارب الإنسانية الدولية.	٢٠	٦.٥٦	٨٠	٢٦.٢٣	٢٠٥	٦٧.٢١	٢.٦١	٠.٦١	٦	مرتفع
٨	رغبة فئات المجتمع في تقديم خدمة تعليمية متميزة لأبنائهم.	٧	٢.٣٠	٤٣	١٤.١٠	٢٥٥	٨٣.٦١	٢.٨١	٠.٤٥	١	مرتفع
	المحور ككل							٢.٦٦	٠.٣٥		مرتفع

يرى أعضاء هيئة التدريس الموجهات الاجتماعية بشكل عام بمستوى مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابى لمجموع هذه الموجهات ككل (٢.٦٦) و هو مستوى مرتفع، حيث اشتملت على ٨ موجهات تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (٢.٨١) و (٢.٣٨). كانت أعلى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (٨) "رغبة فئات المجتمع في تقديم خدمة تعليمية متميزة لأبنائهم" وبلغ متوسطها (٢.٨١)، وهو ما يوضح أن الهدف ليس التعليم للجميع فقط ولكنه يتعدى ذلك إلى التعليم المتميز للجميع في ظل ثورة المعرفة فمن خلالها يكون التطوير وتقديم خدمات

تعليمية متميزة تتمثل في إعداد مخرجات مؤهلة والريادة في تقديم الخدمات ضمن بيئة عمل تنافسية تطمح إلى الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية. أما العبارة رقم (٣) "زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي" فجاءت في المرتبة الثانية وكان متوسطها (٢.٧٩). وقد يرجع ذلك إلى تلبية الاحتياج المتزايد على التعليم بسبب الزيادات المضطردة في أعداد السكان وازدياد الوعي الاجتماعي بدور التعليم وأهميته في الحراك الاجتماعي. فالعبارة رقم (٥) "الرغبة في تنمية مهارات التفاهم والتواصل مع الآخرين" متوسطها (٢.٧٢). وقد يرجع ذلك إلى أن من عوامل تنمية مهارات التواصل هي اللغة وبخاصة اللغات الأجنبية خصوصاً في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة، لأن الفهم العميق والسليم للقيمة الثقافية والتاريخية والحضارية للغة ستساعد بشكل أكبر على التقارب بين الشعوب وبالتالي العمل على ردم الهوة الثقافية بين الحضارات وتجاوز سوء التفاهم وبناء جسور الاحترام المتبادل بين المجتمعات. وهذا ما أشارت إليه دراسة الكيرعاني (٢٠١٠) بأن المملكة العربية السعودية مؤهلة لاستيعاب ثقافات أخرى.خصوصاً وأن افتتاح فروع للجامعات الدولية سيخلق ثقافة متعددة الأبعاد تتجاوز الأفراد لتطال المجتمع في المملكة العربية السعودية.

فى حين كانت أدنى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (٤) "زيادة عدد المقيمين الوافدين وتنوع جنسياتهم" وكان متوسطها (٢.٣٨) . وقد يرجع ذلك إلى أنه على الرغم من أن توفير فرص التعليم العالي لأبناء المقيمين الوافدين في المملكة العربية السعودية يحقق الاستقرار الاجتماعي والأسري لهم ويزيد من فرص التنمية الشاملة باعتبارهم أصبحوا جزء من العملية الإنتاجية نظراً لتنوع جنسيات الوافدين كما أن بعض أبناءهم يدرسون في مراحل التعليم العام بمدارس أجنبية. وبالتالي يسعى الطلاب لمواصلة تعليمهم العالي في بيئة تعليمية مقاربة للتي تخرجوا منها إلا أنه قد يكون هناك من لا يحفز هذه العملية. و العبارة رقم (١) "تردد البعض في

السماح لأبنائهم بإكمال دراستهم في الخارج"، متوسطها (٢.٥٢). وقد يرجع ذلك إلى رغبة الأهل في أن يظل الأبناء تحت أنظارهم ويلبون احتياجاتهم، خصوصاً في ظل العولمة والثورات التكنولوجية والعربية التي أصبحت مقلقة في نظرهم. و أيضا قد يكون ذلك نتيجة الخوف من عدم انسجام الابن مع البيئات المختلفة، إذا فكّر بالدراسة في الخارج. والعبارة رقم (٧) "الانفتاح على بعض التجارب الإنسانية الدولية " متوسطها (٢.٦١) . وقد يرجع ذلك إلى أن فروع الجامعات العابرة للحدود تفتح آفاقاً أكثر من غيرها وتزيد من التقارب والتفاهم والانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى التي يتسبب البعض في التعصب ضدها ثقافياً وسياسياً و اقتصادياً وتاريخياً. حيث تغيرت طبيعة التعليم وسرعته تغيراً كبيراً خاصة ونحن في عصر التكامل الدولي وعالمية التفكير وعالمية العلم والمعرفة الأمر الذي يتطلب توعية الشعوب بأننا نشترك في عالم واحد ومستقبل واحد، وعليه يجب أن نتعلم كيف نفكر عالمياً ونعمل محلياً، وهذا يؤكد حاجة العالم اليوم للمواطن العالمي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العجمي،٢٠٠٣) التي ترى وجوب تخريج أناس متطورين وقادرين على التكيف مع ملامح عالم تتزايد فيه درجات التعقيد والتشابك.

- محور الموجهات الاقتصادية

جدول (٧) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي فى محور الموجهات الاقتصادية

م	الاستجابات / العبارة	غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
		ت	%	ت	%	ت	%				
٩	عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية.	٣٥	١١.٤٨	٥٥	١٨.٠٣	٢١٥	٧٠.٤٩	٢.٥٩	٠.٦٩	٣	مرتفع
١٠	الحاجة إلى توفير فرص تدريبية ذات كفاءة عالية.	١٠	٣.٢٨	٥٥	١٨.٠٣	٢٤٠	٧٨.٦٩	٢.٧٥	٠.٥٠	١	مرتفع
١١	زيادة التنافسية العادلة في مجال التعليم العالي.	٢٠	٦.٥٦	٨٥	٢٧.٨٧	٢٠٠	٦٥.٥٧	٢.٥٩	٠.٦١	٤	مرتفع

م	الاستجابات / العبارة	غير موافق ت	غير موافق %	موافق إلى حد ما ت	موافق إلى حد ما %	موافق ت	موافق %	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
١٢	الوعي المجتمعي بأهمية الاستثمار في مجال التعليم العالي.	٢٥	٨.٢٠	٩٠	٢٩.٥١	١٩٠	٦٢.٣٠	٢.٥٤	٠.٦٤	٥	مرتفع
١٣	انتشار ثقافة الدفع مقابل الخدمة.	٥٥	١٨.٠٣	١٤٠	٤٥.٩٠	١١٠	٣٦.٠٧	٢.١٨	٠.٧١	٨	متوسط
١٤	تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.	٤٠	١٣.١١	١١٥	٣٧.٧٠	١٥٠	٤٩.١٨	٢.٣٦	٠.٧٠	٧	مرتفع
١٥	الرغبة في توفير تعليم عالٍ دولي قليل التكلفة.	٢٠	٦.٥٦	٧٠	٢٢.٩٥	٢١٥	٧٠.٤٩	٢.٦٤	٠.٦٠	٢	مرتفع
١٦	مواجهة التغير المستقبلي في نمط العمالة.	٢٥	٨.٢٠	١٠٥	٣٤.٤٣	١٧٥	٥٧.٣٨	٢.٤٩	٠.٦٤	٦	مرتفع
	المحور ككل							٢.٥٢	٠.٤٠		مرتفع

يرى أعضاء هيئة التدريس الموجهات الاقتصادية بشكل عام بمستوى مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابى لمجموع هذه الموجهات ككل (٢.٥٢) و هو مستوى مرتفع، حيث اشتملت على ٨ موجهات تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (٢.٧٥) و (٢.١٨). كانت أعلى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (١٠) "الحاجة إلى توفير فرص تدريبية ذات كفاءة عالية"، ومتوسطها (٢.٧٥). وقد يرجع ذلك إلى التغيرات المعرفية والعلمية والتقنية المتسارعة إضافة إلى أن نوعية التدريب تغيرت مع تغير سوق العمل العالمية بفضل القيمة المضافة لإنتاجية تكنولوجيا العصر خصوصاً مع توسع المملكة في إنشاء المدن الاقتصادية الأمر الذي يتطلب إيجاد مهارات مستحدثة تواكب تلك التطورات وبخاصة الصناعية منها، وهذا ما أشارت إليه دراسة ويلكنس (Wilkins,2011). فالعبارة رقم (١٥) "الرغبة في توفير تعليم عالٍ دولي قليل التكلفة"، ومتوسطها (٢.٦٤)، لأن التعليم العالي السعودي مطالب

بالبحث عن شركاء للإسهام معه في حل الاختناقات الكبرى التي يواجهها والتي من المتوقع أن تتزايد والتي لا يمكن للدولة مهما أوتيت من إمكانات أن تتجاوب معها بشكل فاعل خصوصاً الاحتياجات المتزايدة للمجتمع إلا من خلال البحث عن شركاء آخرين لتأمين الإنفاق على التعليم بصورة تحافظ على جودته وكفاءته من حيث تكالبف السفر والإقامة وغيرها. والترخيص لفروع جامعات دولية هي إحدى بدائل التعليم العالي قليل التكلفة للدولة والطالب. فالعبارة رقم (٩) "عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية" متوسطها (٢.٥٩). والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يسهل إنشاء جامعات دولية والتي ستسهم في ربط المجتمع السعودي بالتكنولوجيا الأجنبية وإتاحة الفرصة للقوى المحلية الوطنية للتفاعل الحضاري (الكيرعاني، ٢٠١٠ ، ٣٥٧). حيث أسهمت اتفاقية (الجات) في تحرير التعليم العالي العابر للحدود فتحول من كونه قطاعاً خدمياً تقدمه الدولة إلى صناعة يمارسها الوكلاء في إطار من المنافسة (زمان، ٢٠١٤ ،٤٦). وترى زيتون (٢٠١٣ ، ١٨) أنه يكفي الدولة عضويتها في منظمة التجارة العالمية والتزامها بالمبادئ العامة لاتفاقية (الجات) من أجل مزيد من إجراءات التحرير في خدمات التعليم وأنها من العوامل التي أسهمت في الدفع نحو الانفتاح على خدمات التعليم العالي العابر للحدود. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة ديفد ودانى (David & Danny ,2006) في تأكيدها على أن الجاتس إحدى العوامل الرئيسة في زيادة نمو التعليم العالي العابر للحدود.

فى حين كانت أدنى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (١٣) "انتشار ثقافة الدفع مقابل الخدمة" متوسطها (٢.١٨). وقد يرجع ذلك نوعا ما إلى ظهور التعليم الأهلي بنوعيه العام والعالي إضافة إلى برامج التعليم العالي الموازية في الجامعات الحكومية، حيث تعمل على تحديد تكلفة السوق للإنتاج الأكاديمي ثم مقارنتها بالايرادات الفعلية، مما يساعد

على تحديد سعر الخدمة الأكاديمية. والعبارة رقم (١٤) "تخفيف العبء عن ميزانية الدولة"، ومتوسطها (٢.٣٦) لان مسألة الإنفاق على التعليم في المملكة هي مسألة ذات أهمية قصوى خصوصاً وأن التعليم العالي يعتمد على مصدر تمويل واحد وهو الدولة، حيث ينبغي تنويع مصادر التمويل. وهذه البرامج ربما تجذب أكبر قدر من الاستثمارات في التعليم كما حدث في التجربة الماليزية وغيرها. وهذه النتيجة تتشابه مع نتائج دراسة إجل وأستا (Egle & Asta ,2014) التي ترى أن من أهم دوافع إنشاء فرع لحرم جامعي في الخارج هو توليد دخل إضافي. فالعبارة رقم (١٦) "مواجهة التغير المستقبلي في نمط العمالة "، ومتوسطها (٢.٤٩)، ويتم من خلال إسهامها في توفير البرامج المهنية التي يحتاجها سوق العمل، خصوصاً وأن الشركات متعددة الجنسيات ترى أن الجامعات الدولية هي أفضل من يستطيع تقديم المهارات التي تحتاجها. وبما أن التعليم العالي يتأثر بالتغيرات في عالم العمل ينبغي أن يسهم في تشكيل عالم العمل المستقبلي، خصوصاً الوظائف التي أوجدها نظام الانفتاح الاقتصادي.

- محور الموجهات التربوية

جدول (٨) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي فى محور الموجهات التربوية

م	الاستجابات	غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
	العبارة	ت	%	ت	%	ت	%				
١٧	منح درجات علمية تحظى باعتراف عالمي.	١٥	٤.٩٢	٤٠	١٣.١١	٢٥٠	٨١.٩٧	٢.٧٧	٠.٥٣	٣	مرتفع
١٨	الحاجة إلى ترشيد البعثات التعليمية الخارجية.	٢٥	٨.٢٠	٩٠	٢٩.٥١	١٩٠	٦٢.٣٠	٢.٥٤	٠.٦٤	٨	مرتفع
١٩	محاولة القضاء على الشهادات الوهمية والواهنة.	٣٠	٩.٨٤	٥٠	١٦.٣٩	٢٢٥	٧٣.٧٧	٢.٦٤	٠.٦٥	٧	مرتفع
٢٠	الحاجة إلى توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي.	١٠	٣.٢٨	٥٥	١٨.٠٣	٢٤٠	٧٨.٦٩	٢.٧٥	٠.٥٠	٤	مرتفع
٢١	السعي لإثراء البحث	١٠	٣.٢٨	٤٥	١٤.٧٥	٢٥٠	٨١.٩٧	٢.٧٩	٠.٤٨	١	مرتفع

م	الاستجابات	غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
	العبارة	ت	%	ت	%	ت	%				
	العلمي وتطويره.										
٢٢	الحاجة إلى استحداث تخصصات علمية بينية جديدة.	٥	١.٦٤	٥٥	١٨.٠٣	٢٤٥	٨٠.٣٣	٢.٧٩	٠.٤٥	٢	مرتفع
٢٣	السمعة العلمية الجيدة للكثير من الجامعات الدولية.	٥	١.٦٤	٧٥	٢٤.٥٩	٢٢٥	٧٣.٧٧	٢.٧٢	٠.٤٨	٦	مرتفع
٢٤	الرغبة في تمكين أبناء الوطن من تعلم اللغات الأجنبية وإتقانها.	١٠	٣.٢٨	٥٥	١٨.٠٣	٢٤٠	٧٨.٦٩	٢.٧٥	٠.٥٠	٥	مرتفع
	المحور ككل							٢.٧٢	٠.٣٦		مرتفع

يرى أعضاء هيئة التدريس الموجهات التربوية بشكل عام بمستوى مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابى لمجموع هذه الموجهات ككل (٢.٧٢)، و هو مستوى مرتفع، حيث اشتملت على ٨ موجهات تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (٢.٧٩) و (٢.٥٤). كانت أعلى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (٢١) "السعي لإثراء البحث العلمي وتطويره "، ومتوسطها (٢.٧٩)، حيث يعد البحث العلمي قاطرة التقدم في المجتمعات لاسيما أن الكثير من الجامعات الدولية لديها خبرة كبيرة في مجال البحث العلمي وآلياته وأوعية للنشر ذات معامل تأثير مرتفع. فالعبارة رقم (٢٢) "الحاجة إلى استحداث تخصصات علمية بينية جديدة "، ومتوسطها (٢.٧٩)، لأن فروع الجامعات العابرة للحدود تعمل على المزج بين أكثر من تخصص بشكل تتكامل فيه المعرفة بدلاً من تجزئتها، الأمر الذي تفتقره جامعاتنا المحلية، وهذه الإشكالية تسبب عدم توازن بين العرض والطلب في سوق العمل. ومن الإشكاليات التي تواجه أنظمة التعليم العالي ابتعاد خريجيها عن الاحتياجات الحقيقية للتنمية المجتمعية. فالعبارة رقم (١٧) "منح درجات علمية تحظى باعتراف عالمي"، ومتوسطها (٢.٧٧). من خلال التزامها بالمعايير الأكاديمية

ومتطلبات ضمان الجودة سواء في دول مقراتها الرئيسة أو الدول الحاضنة لفروعها،حيث يسعى هذا النوع من التعليم بجدية نحو التحسين والارتقاء بالجودة وتمتع خريجيه بمواصفات علمية وفكرية عالمية. ويمكن التأكد من ذلك من خلال تشكيل لجنة دولية لضمان جودة فروع الجامعات الدولية بالمملكة العربية السعودية مهمتها التأكد من أن البرامج الأكاديمية التي توفرها الفروع هي بالجودة نفسها التي تقدمها جامعاتها الأم.

فى حين كانت أدنى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (١٨) "الحاجة إلى ترشيد البعثات التعليمية الخارجية"، ومتوسطها (٢.٥٤). حيث إن إنشاء فروع للجامعات العابرة للحدود يعد أحد الإجراءات التي يمكن أن تلجأ إليها المملكة خصوصاً وأنها تعتبر قطاع التعليم العالي من أكثر قطاعات التعليم حيوية وأسرعها نمواً. كما يسهم ذلك في الحد من سفر بعض الطلاب وغربتهم عن اسرهم ومايترتب على ذلك من مشكلات اخلاقية واجتماعية قد لاتتفق مع تقاليد وعادات المجتمع السعودي، بالإضافة إلى الحد من استنزاف الموارد البشرية والمالية المترتبة على سفر الطلاب للخارج لتلقي العلم. والعبارة رقم (١٩) "محاولة القضاء على الشهادات الوهمية والواهنة"، ومتوسطها (٢.٦٤). حيث إن القضاء على الشهادات الوهمية "الممنوحة من جامعة لا تعترف بها دولة المقر" والواهنة "وهي تلك الشهادة الممنوحة من جامعة لا تنطبق عليها المعايير العلمية والتعليمية السارية في المملكة العربية السعودية" يعتبر هدف تسعى إليه الجهات الرسميةحديثاً لانتشار مكاتب لمؤسسات تعليمية بمسميات أجنبية وعربية دولية في المملكة تمنح الراغبين في المؤهلات العليا مايريدون نظير مقابل مادي دون إذن رسمي لممارسة النشاط. والعبارة رقم (٢٣) "السمعة العلمية الجيدة للكثير من الجامعات الدولية"، ومتوسطها (٢.٧٢)، لأن الكثير منها لها تاريخ عريق في التعليم العالي قد يصل إلى مئات السنين ولها في بلدانها سمعة بين الجامعات، ولخريجيها بريق أكثر وفرصة عمل أكثر في أحيان أخرى.كما يمكن من

خلال الجامعات العابرة للحدود الارتقاء بمستوى والسمعة الدولية للجامعات المحلية وذلك من خلال المحافظة على مستوى المنافسة الدولية.

- محور الموجهات السياسية

جدول (٩) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي فى محور الموجهات السياسية

م	الاستجابات	غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
	العبارة	ت	%	ت	%	ت	%				
٢٥	ندرة فرص التحاق أبناء الجاليات المقيمة بمؤسسات التعليم العالي.	٥٠	١٦.٣٩	٧٠	٢٢.٩٥	١٨٥	٦٠.٦٦	٢.٤٤	٠.٧٦	٧	مرتفع
٢٦	الرغبة في تهيئة المواطن السعودي لمواجهة تحديات العولمة.	١٥	٤.٩٢	٦٥	٢١.٣١	٢٢٥	٧٣.٧٧	٢.٦٩	٠.٥٦	٢	مرتفع
٢٧	الحاجة إلى توفير مؤسسات تعليمية تلعب دورا مهما في الاتصال السياسي.	٣٥	١١.٤٨	٨٥	٢٧.٨٧	١٨٥	٦٠.٦٦	٢.٤٩	٠.٦٩	٦	مرتفع
٢٨	السعي لتقليل فجوة الخلافات التاريخية بين الدول.	٣٠	٩.٨٤	٨٠	٢٦.٢٣	١٩٥	٦٣.٩٣	٢.٥٤	٠.٦٧	٥	مرتفع
٢٩	الرغبة في تعزيز	٢٥	٨.٢٠	٧٥	٢٤.٥٩	٢٠٥	٦٧.٢١	٢.٥٩	٠.٦٤	٣	مرتفع

م	الاستجابات	غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
	العبارة	ت	%	ت	%	ت	%				
	الثقافة السياسية المحلية وتطويرها.										
٣٠	مدخل لتحقيق المصالح الوطنية.	٣٠	٩.٨٤	٧٥	٢٤.٥٩	٢٠٠	٦٥.٥٧	٢.٥٦	٠.٦٧	٤	مرتفع
٣١	الوعي بأهمية تكوين نخب سياسية.	٦٠	١٩.٦٧	٨٠	٢٦.٢٣	١٦٥	٥٤.١٠	٢.٣٤	٠.٧٩	٨	مرتفع
٣٢	السعي لترسيخ مكانة المملكة كمركز إقليمي للتعليم العالي.	٥	١.٦٤	٦٠	١٩.٦٧	٢٤٠	٧٨.٦٩	٢.٧٧	٠.٤٦	١	مرتفع
	المحور ككل							٢.٥٥	٠.٤٤		مرتفع

يرى أعضاء هيئة التدريس الموجهات السياسية بشكل عام بمستوى مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابى لمجموع هذه الموجهات ككل (٢.٥٥) وهو مستوى مرتفع، حيث اشتملت على ٨ موجهات تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (٢.٧٧) و (٢.٣٤). وكانت أعلى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (٣٢) "السعي لترسيخ مكانة المملكة كمركز إقليمي للتعليم العالي" ، وكان متوسطها (٢.٧٧)، من خلال نمو هذا القطاع باستمرار وزيادة عدد الطلاب الملتحقين والتوسع في إنشاء العديد من الجامعات العابرة للحدود المعتمدة، الأمر الذي يجعل المملكة مقصداً عالمياً مرموقاً للتعليم العالي، وهذا ما تحقق في التجربة الإماراتية التي يوجد بها قرية المعرفة التي تضم معظم فروع الجامعات العابرة للحدود بالامارات العربية المتحدة، ويقصدها الطلاب من مختلف دول العالم خصوصاً وأن افتتاح الفروع سوف يجذب الصحافة الدولية ومن ثم تسليطها الضوء على المناشط المتنوعة لتلك المؤسسات سواء كانت تعليمية أم غير تعليمية. فالعبارة رقم (٢٦) "الرغبة في تهيئة المواطن السعودي لمواجهة تحديات العولمة"، ومتوسطها (٢.٦٩)، وهو ما يؤدي إلى قيام ثقافة دولية جديدة تؤثر في أساليب معيشة وتفكير المجتمع

السعودي المعاصر، لأنه – في ظل العولمة – لم تعد أهداف مؤسسات التعليم العالي محصورة في النطاق المحلي فقط، وإنما أصبح من المفترض أن نجاح هذه المؤسسات يتوقف أيضا على مدى استجابتها للتحديات التي تواجه المواطنين، الأمر الذي يجعل من فروع الجامعات العابرة للحدود مؤسسات ملائمة لثقافات ومجالات أوسع بكثير من المؤسسات المحددة بالثقافة الوطنية المحلية فقط. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة محمود (٢٠٠٠)، ومع دراسة ديفد ودانى (David & Danny , 2006) في تأكيدهما على أن العولمة من مبررات تدويل التعليم العالي. فالعبارة رقم (٢٩) "الرغبة في تعزيز الثقافة السياسية المحلية وتطويرها"، متوسطها (٢.٥٩). نتيجة تسارع الأحداث السياسية والتطورات العلمية والتقنية والثقافية على الصعيد العالمي وبروز مفاهيم وصيغ سياسية مستحدثة تختلف تفسيراتها ودلالاتها حسب مصادر الخطاب وتوجهاته مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان وثقافة السلام والمجتمع المدني .. إلخ (السنبل، ١٤٢٤ ، ٣٤)

في حين كانت أدنى ثلاث عبارات ضمن هذا المستوى: العبارة رقم (٣١) "الوعي بأهمية تكوين نخب سياسية"، متوسطها (٢.٣٤). ولعل هذا يؤكد أن تكوين وتشكيل النخب السياسية يعتمد على معرفة الآخر وخصائصه لكي يتعامل معه في ظل التحالفات والتكتلات، وهذا النوع من التعليم يعمل على تكوين وتشكيل نخب سياسية واعية بالمجتمعات الأخرى. والعبارة رقم (٢٥) "ندرة فرص التحاق أبناء الجاليات المقيمة بمؤسسات التعليم العالي"، متوسطها (٢.٤٤). حيث إن التوسع في المشاريع الإنمائية والتطويرية في المملكة – بسبب زيادة عوائد النفط – أدت إلى استقدام أعداد هائلة من العمالة العربية والأجنبية، ونسبة كبيرة من هذه العمالة الوافدة استقدموا عوائلهم وأبناءهم. إلا أن الإشكالية التي تواجه هؤلاء هي مسألة حصول أبنائهم وبناتهم

علـى مقاعـد فـي التعلـيم الجـامعي، إذ أن قبـول غيـر السـعوديين فـي الجامعـات ينبغـي أن يـتم عـن طريـق الترشـيح مـن دولهـم، ومـن ثـم يـتم تخصـيص مقاعـد محـددة لكـل دولـة، الأمـر الـذي لا يسـمح إلا لأعـداد ضئيلة جداً من كل دولة الحصول على فرصة للالتحاق بالتعليم الجامعي السعودي. وفي ظل عدم وجود فرص بديلة، يضطر آباء هؤلاء الطلبة إما إلى إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية للدراسة في ظروف بعيدة عن الأسرة، أو ابتعاثهم إلى الخارج وبذل أموال طائلة في سبيل تعليمهم. والعبارة رقم (٢٧) "الحاجة إلى توفير مؤسسات تعليمية تلعب دوراً مهما في الاتصال السياسي "، متوسطها (٢.٤٩). الامر الذي يحتم إعادة النظر في الرؤى والفلسفات الموجهة لأهداف التربية والتعليم ومايرتبط بها من مضامين وآليات تنفيذ لتتجاوب وتتناغم مع روح العصر ومعطياته.

ويمكـن ترتيـب هـذه الموجهـات الأربعـة علـى النحـو الـذي يوضـحه الجدول التالى:

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية للمحاور بشكل عام

المحور	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
الموجهات الاجتماعية	٢.٦٦	٠.٣٥	٢
الموجهات الاقتصادية	٢.٥٢	٠.٤٠	٤
الموجهات التربوية	٢.٧٢	٠.٣٦	١
الموجهات السياسية	٢.٥٥	٠.٤٤	٣

يتضح من الجدول السابق أن محور الموجهات التربوية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابى (٢.٧٢) يليه محور الموجهات الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢.٦٦)، ثم محور الموجهات السياسية بمتوسط حسابى (٢.٥٥)، وأخيراً محور الموجهات الاقتصادية بمتوسط حسابى (٢.٥٢).

ولعل هذا يعطينا مؤشراً إلى أي مدى يهتم المجتمع بالتربية باعتبارها المنهج الأكثر فاعلية في تحقيق التقدم والتنمية الإنسانية، وذلك ارتباطاً بأهمية المنظومة الاجتماعية الحاضنة للمحور التربوي،كل ذلك في ضوء توجهات سياسية ذات رؤية مستقبلية داعمة ومحفزة للتعليم، ومؤمنة بمحورية دوره. ثم في النهاية الجوانب الاقتصادية، وربما يرجع ذلك إلى مرجعية النسق القيمي المجتمعي الذي يرى أن الاقتصاد وسيلة وليس غاية في ذاته.

نتائج السؤال الثاني:

نص السؤال على ما يلي: إلى اي مدى توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقدير استجابات العينة على الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات: النوع، التخصص، الجنسية، الرتبة الأكاديمية؟

ولإجابة هذا السؤال نعرض النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما يلي:

- **متغير النوع:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من المجالات الأربعة بالنسبة للذكور والإناث، وكذلك قيم "ت" ودلالتها الإحصائية، ويمكن عرض ما توصل إليه الباحث من نتائج على النحو الآتي:

جدول (١١) يوضح الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودلالتها في مجالات الاستمارة والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير النوع

المجال	النوع	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة
الموجهات الاجتماعية	ذكور	١٧١	٢١.٢٤	٢.١٩	٠.٠٢	غير دالة
	إناث	١٣٤	٢١.٢٥	٣.٣٩		
الموجهات الاقتصادية	ذكور	١٧١	٢٠.٢١	٢.٧٦	٠.٣٩	غير دالة
	إناث	١٣٤	٢٠.٠٧	٣.٦٢		

الموجهات التربوية	ذكور	١٧١	٢١.٥٤	٢.٥٣	١.٤٨	غير دالة
	إناث	١٣٤	٢٢.٠٣	٣.٢٦		
الموجهات السياسية	ذكور	١٧١	٢٠.٢٦	٣.٦٣	٠.٩٤	غير دالة
	إناث	١٣٤	٢٠.٦٤	٣.٣٨		
الدرجة الكلية	ذكور	١٧١	٢١.٢٤	٢.١٩	٠.٠٢	غير دالة
	إناث	١٣٤	٢١.٢٥	٣.٣٩		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الموجهات الاجتماعية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٠٢ وهي غير دالة إحصائياً، كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الموجهات الاقتصادية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٣٩ ، وهى غير دالة إحصائياً، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الموجهات التربوية حيث كانت قيمة "ت" = ١.٤٨ ، وهي غير دالة إحصائياً، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الموجهات السياسية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٩٤ ، وهى غير دالة إحصائياً. و يظهر من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور و الإناث في الدرجة الكلية، حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٥٨ ، وهى غير دالة إحصائياً. وذلك راجع إلى وعي أفراد العينة بأهمية القضية المطروحة باعتبارهم آباء وأمهات يدركون الطلب الاجتماعي على الجامعات العابرة للحدود في ضوء مجتمع المعرفة. وربما يكون ذلك راجع أيضاً للوعي المتنامي بأهمية التعليم عامة والتعليم المرتكز على أنماط دولية داخل المملكة في سد الفجوة بين المجتمع السعودي وبلدان المنشأ بالنسبة للجامعات العابرة للحدود.

- **متغير التخصص:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من المجالات الأربعة بالنسبة للتخصصات الأدبية و العلمية، وكذلك قيم "ت" ودلالتها الإحصائية، ويمكن عرض ما توصل إليه الباحث من نتائج على النحو الآتي:

جدول (١٢) يوضح الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودلالتها في مجالات الاستمارة والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص

المجال	التخصص	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة
الموجهات الاجتماعية	أدبى	١٦٣	٢١.٣٧	٣.٢٤	٠.٨٤	غير دالة
	علمى	١٤٢	٢١.١٠	٢.١٢		
الموجهات الاقتصادية	أدبى	١٦٣	٢٠.٠٦	٣.٥٥	٠.٥٤	غير دالة
	علمى	١٤٢	٢٠.٢٥	٢.٦٦		
الموجهات التربوية	أدبى	١٦٣	٢١.٦٥	٣.٠٧	٠.٦٧	غير دالة
	علمى	١٤٢	٢١.٨٧	٢.٦٥		
الموجهات السياسية	أدبى	١٦٣	٢٠.١٥	٤.٠١	١.٤٥	غير دالة
	علمى	١٤٢	٢٠.٧٤	٢.٨٣		
الدرجة الكلية	أدبى	١٦٣	٨٣.٢٣	١٢.٦٨	٠.٥٩	غير دالة
	علمى	١٤٢	٨٣.٩٦	٨.٥٣		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات الأدبية والعلمية في الموجهات الاجتماعية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٨٤ ، وهي غير دالة إحصائياً. وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات الأدبية والعلمية في الموجهات الاقتصادية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٥٤ ، وهى غير دالة إحصائياً. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات الأدبية والعلمية في الموجهات التربوية، حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٦٧ ، وهي غير دالة إحصائياً. كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات الأدبية والعلمية في الموجهات السياسية، حيث كانت قيمة "ت" = ١.٤٥ ، وهى غير دالة إحصائياً. ويظهر من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات الأدبية والعلمية في الدرجة الكلية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٥٩ ، وهى غير دالة إحصائياً. وذلك راجع إلى كون أعضاء هيئة التدريس باختلاف

تخصصاتهم يقدرون الدور الفعلي والحيوي لفروع الجامعات العابرة للحدود وإسهامها في بناء المواطن العالمي على النحو الذي يساعد على ربط خبرات الطالب بالعالم خارج أسوار المؤسسة التعليمية.

- **متغير الجنسية:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من المجالات الأربعة بالنسبة للجنسيات السعودية و غير السعودية، وكذلك قيم "ت" و دلالتها الإحصائية، ويمكن عرض ما توصل إليه الباحث من نتائج على النحو الآتي:

جدول (١٣) يوضح الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودلالتها في مجالات الاستمارة والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنسية

المجال	الجنسية	ن	م	ع	ت	مستوى الدلالة
الموجهات الاجتماعية	سعودى	١١٢	٢١.٢١	٢.٥٩	٠.١٨	غير دالة
	غير سعودى	١٩٣	٢١.٢٦	٢.٨٩		
الموجهات الاقتصادية	سعودى	١١٢	٢٠.٣١	٢.٩٧	٠.٦٩	غير دالة
	غير سعودى	١٩٣	٢٠.٠٥	٣.٢٧		
الموجهات التربوية	سعودى	١١٢	٢١.٧٦	٢.٧٠	٠.٠٢	غير دالة
	غير سعودى	١٩٣	٢١.٧٥	٢.٩٨		
الموجهات السياسية	سعودى	١١٢	٢٠.٥٤	٣.٢٣	٠.٤١	غير دالة
	غير سعودى	١٩٣	٢٠.٣٦	٣.٦٨		
الدرجة الكلية	سعودى	١١٢	٨٣.٨١	١٠.٠٢	٠.٢٩	غير دالة
	غير سعودى	١٩٣	٨٣.٤٣	١١.٤٥		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسيات السعودية وغير السعودية في الموجهات الاجتماعية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.١٨ ، وهي غير دالة إحصائياً. وكذلك لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية بين الجنسيات السعودية وغير السعودية في الموجهات الاقتصادية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٦٩، وهى غير دالة إحصائياً. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسيات السعودية وغير السعودية في الموجهات التربوية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٠٢ ، وهي غير دالة إحصائياً. كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسيات السعودية و غير السعودية في الموجهات السياسية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٤١ ، وهى غير دالة إحصائياً. و يظهر من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسيات السعودية و غير السعودية في الدرجة الكلية حيث كانت قيمة "ت" = ٠.٢٩ ، وهى غير دالة إحصائياً. وقد يرجع ذلك إلى أن هناك ثقافة مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس – السعوديين والمتعاقدين – على اعتبار أن ثقافة عربية واحدة تجمعهم.

- **متغير الرتبة الأكاديمية:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من المجالات الأربعة بالنسبة للرتب الأكاديمية، وكذلك قيم "ف" ودلالتها الإحصائية. ويمكن عرض ما توصل إليه الباحث من نتائج من خلال الجدولين التاليين:

جدول (١٤) الأعداد والمتوسطات والانحرافات المعيارية فى جميع مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستمارة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	ن	م	ع
الموجهات الاجتماعية	أستاذ مساعد	١٩٦	٢١.١٦	٢.٨٦
	أستاذ مشارك	٧٢	٢١.٣٩	٢.٩٥
	أستاذ دكتور	٣٧	٢١.٤١	١.٩٤
الموجهات الاقتصادية	أستاذ مساعد	١٩٦	١٩.٩٧	٣.٠٨
	أستاذ مشارك	٧٢	٢٠.٥٤	٣.٣٥
	أستاذ دكتور	٣٧	٢٠.٣٢	٣.٢٢

الموجهات التربوية	أستاذ مساعد	١٩٦	٢١.٧٠	٢.٨٨
	أستاذ مشارك	٧٢	٢١.٩٧	٣.١٣
	أستاذ دكتور	٣٧	٢١.٥٩	٢.٣٦
الموجهات السياسية	أستاذ مساعد	١٩٦	٢٠.٤٥	٣.٥٦
	أستاذ مشارك	٧٢	٢٠.٥٠	٣.٦٨
	أستاذ دكتور	٣٧	٢٠.١٦	٣.٠٥
الدرجة الكلية	أستاذ مساعد	١٩٦	٨٣.٢٨	١٠.٧٩
	أستاذ مشارك	٧٢	٨٤.٤٠	١٢.١١
	أستاذ دكتور	٣٧	٨٣.٤٩	٩.٤٢

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في كل مجال من مجالات الاستمارة والاستمارة ككل. وبالنظر في قيم المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول السابق يتبين عدم وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في كل مجال من مجالات الاستمارة تعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية. ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء تحليل التباين الأحادي. وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (١٥) تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين متوسطات مجالات الاستمارة والدرجة الكلية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الموجهات الاجتماعية	بين المجموعات	٣.٩٢	٢	١.٩٦	٠.٢٥	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٣٤٢.١٣	٣٠٢	٧.٧٦		
	الكلى	٢٣٤٦.٠٥	٣٠٤			
الموجهات الاقتصادية	بين المجموعات	١٨.٥٦	٢	٩.٢٨	٠.٩٣	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٠١٩.٨٠	٣٠٢	١٠.٠٠		
	الكلى	٣٠٣٨.٣٦	٣٠٤			
الموجهات التربوية	بين المجموعات	٤.٨٦	٢	٢.٤٣	٠.٢٩	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٥١١.٧٠	٣٠٢	٨.٣٢		
	الكلى	٢٥١٦.٥٦	٣٠٤			
الموجهات السياسية	بين المجموعات	٣.٠٧	٢	١.٥٤	٠.١٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٧٦١.٥٢	٣٠٢	١٢.٤٦		
	الكلى	٣٧٦٤.٥٩	٣٠٤			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	٦٦.٦١	٢	٣٣.٣٠	٠.٢٧	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٦٢٨٨.١٣	٣٠٢	١٢٠.١٦		
	الكلى	٣٦٣٥٤.٧٣	٣٠٤			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرتب الأكاديمية المختلفة في الموجهات الاجتماعية حيث كانت قيمة "ف" = ٠.٢٥ ، وهي غير دالة إحصائياً. ويتضح كذلك أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الرتب الأكاديمية المختلفة في الموجهات الاقتصادية حيث كانت قيمة "ف" = ٠.٩٣، وهي غير دالة إحصائياً. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الرتب الأكاديمية المختلفة في الموجهات التربوية، حيث كانت قيمة "ف" =٠.٢٩ ، وهي غير دالة إحصائياً. كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرتب الأكاديمية المختلفة في الموجهات السياسية، حيث كانت قيمة "ف" = ٠.١٢ ، وهي غير دالة إحصائياً. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الرتب الأكاديمية المختلفة في الدرجة الكلية، حيث كانت قيمة "ف" = ٠.٢٧ ، وهي غير دالة إحصائياً. وقد يرجع ذلك إلى تشابه الظروف الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس مع حرصهم على التصدي للتحديات التي تواجه التعليم العالي السعودي، وكذلك من منطلق الحاجة لتعزيز جودة التعليم العالي التي أصبحت تشكل هاجساً للكثيرين منهم.

إيجابيات وسلبيات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود بالمملكة العربية السعودية على ضوء رؤى التغيير المستقبلية عالمياً ومحلياً

أدت الجامعات السعودية دوراً مهماً في التحولات التي شهدها المجتمع، ومع ذلك ما زالت تحتاج إلى تطوير وتجديد لتواكب ما يجري في المجتمعات الحديثة. ومهما يكن من أمر فإن واقع التعليم العالي في المملكة

العربية السعودية يعد المحرك الأساسي للنهوض بالأمة، كما يشكل المدخل الاجتماعي والتربوي وما يتضمنه من تحديات عالمية ومحلية وجهود تبذل لمواجهتها بداية رئيسة تعبر من خلالها الدراسة إلى فهم وطرح فكرة الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود كأحد مسارات التطوير في منظومة التعليم العالي السعودي ويتلمس ضرورات التجديد التربوي لهذا النوع من التعليم. ومع تصاعد الحوار والجدل على المستوى الفكري وآفاق المستقبل تبقى الأطر السابقة أداة ضاغطة باتجاه تبني مطلب التطوير والتجديد باعتبارة من الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمملكة العربية السعودية. هذا بالاضافة إلى ما طرحته الدراسة من نتائج سواء على المستوى النظري أو الميداني والذي يؤكد على عدة نقاط على درجة عالية من الأهمية توضح أن الدعوة ليست نوعاً من ترضية الذات وإنما خيار استراتيجي يصنع فواصل بينه وبين الكثير من الضغوط المحتملة في المستقبل ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- يرى أعضاء هيئة التدريس الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية بشكل عام بمستوى مرتفع.

٢- جاءت الموجهات التربوية في المرتبة الأولى في الترتيب يليها الموجهات الاجتماعية ثم الموجهات السياسية، وأخيراً الموجهات الاقتصادية.

٣- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير استجابات العينة على الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات: النوع، التخصص، الجنسية، الرتبة الأكاديمية.

٤- أن المجتمع السعودي – مثله مثل العديد من المجتمعات التي تسعى إلى التنمية المستدامة وفق متطلبات العصر – في حاجة إلى تدعيم تعليمه العالي والجامعي بفروع لجامعات دولية وفق صيغ التعليم العالي العابر للحدود، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الدمام.

٥- أن هناك العديد من الموجهات التربوية ذات العلاقة المباشرة بالارتقاء بمستوى فعالية وإنتاجية التعليم العالي السعودي ضمن صيغة التعليم العابر للحدود المتكامل مع التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

٦- أن الموجهات الاجتماعية – والتي تعطي المجتمع السعودي خصوصيته وتميزه – تجعل قرار غرس فروع جامعات عابرة للحدود في التربية السعودية –رغم أهميته – في حاجة أن يتم تأطيره ضمن المنظومة الاجتماعية والبنية الثقافية السعودية.

٧- أن الجوانب والأبعاد السياسية داعمة ومشجعة على الاستعانة بالتعليم العالي العابر للحدود تحقيقاً لنقلة مجتمعية في مجال التنمية السياسية وبما يتوافق وطبيعة المجتمع السعودي.

٨- أن البعد الاقتصادي – رغم أهميته – أتى في المرتبة الأخيرة. وذلك ربما يكون راجعاً إلى النسق القيمي الإسلامي الذي يرى الجانب الاقتصادي وسيلة وليس غاية.

٩- أن هناك العديد من التجارب العربية والإسلامية والعالمية التي سبقت في مجال التوظيف المجتمعي للتعليم العالي العابر للحدود وثبت جدوى وفعالية هذه التجارب، الأمر الذي يشجع على خوض التجربة بالمملكة العربية السعودية.

١٠- وعلى الرغم مما قدمته الدراسة من وجهات نظر وقناعات تؤكد على أهمية الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية

السعودية إلا أنه يمكن تسجيل بعض الإيجابيات وسبل تدعيمها، وبعض السلبيات والسبل الكفيلة لتلافيها على النحو الآتي:

أولاً: الإيجابيات:

هناك بعض الإيجابيات نتيجة التزام هذا التوجه يمكن عرضها كما يلي:

- سيزيد من قدرة الطلاب بالمملكة على الاختيار المهني والأكاديمي بما يتوافق وقدراتهم.
- سيزيد من المنافسة المنتجة بين قطاعي التعليم المحلي والعابر للحدود لصالح الممارسة التربوية المتميزة.
- ستؤدي هذه المنافسة إلى التحسن الكمي والنوعي للمؤسسات التعليمية العالية.
- سوف يؤدي إلى الارتقاء بمستوى المخرجات التعليمية.
- توفير المهارات التقنية المطلوبة لسوق العمل محلياً وإقليمياً وعالمياً.
- الارتقاء بالبنية العقلية والنفسية لأبناء المجتمع من خلال الاحتكاك بخبرات تعليمية تثقيفية عالمية.
- الترشيد في الإنفاق الحالي بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد بالمملكة.

ومن أجل تدعيم الإيجابيات ينبغي:

- أن توفر الحكومة الحوافز للجامعات العابرة للحدود.
- العمل على توفير المناخ المجتمعي اللازم لنجاحها.

ثانياً: السلبيات

هناك بعض السلبيات نتيجة التزام هذا التوجه يمكن عرضها كما يلي:

- التجارة بالتعليم واستخدامه وسيلة لاختراق العقل العربي.
- إضعاف التماسك الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع السعودي.
- وسيله لزيادة حدة التفاوت الطبقي.

- تفكيك مقومات الهوية الثقافية للمجتمع السعودي.

ومن أجل تلافي السلبيات ينبغي:

- تنظيم دخول وتشغيل المؤسسات التعليمية العابرة للحدود التي تسعى إلى توفير التعليم العالي بحيث يجب أن لا تهدف للربح.
- أن تُعتمد من هيئة الاعتماد، وأن تكون تلك الجامعات ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية وفق التصنيفات المعتمدة.
- أن يخضع أعضاء هيئة التدريس فيها لمعايير التوظيف والتدريس في الجامعة الأم.
- تدريس مناهج الجامعة الأم مع إضافة بعض مواد الثقافة الإسلامية.
- خضوع أنظمتها لعادات وتقاليد الدين الإسلامي، ويتم فصل أقسام الطلاب عن الطالبات.
- تقديم الدورات التأهيلية قبل قبول أولئك الذين لا يستوفون المعايير المطلوبة في البداية للدخول.
- العمل على تهيئة البيئة الجامعية في المملكة العربية السعودية لاستقبال هذا النوع من التعليم لإمكانية الشراكة في البرامج الأكاديمية والبحثية.
- وضع التشريعات اللازمة لتنظيم عمل فروع الجامعات العابرة للحدود بالمملكة العربية السعودية حتى لا تتحول إلى تجارة عابرة للحدود.
- إنشاء مدينة تعليمية حرة تحتضن فروع الجامعات العابرة للحدود في المملكة العربية السعودية.
- التركيز على الجامعات الدولية المعتمدة بالفعل في بلدانها الأصلية ذات السمعة العلمية المرموقة في التصنيفات الدولية.
- أن يكون تمويل فروع الجامعات العابرة للحدود من كيانات تسيطر عليها الحكومة لتصبح جزءا من النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية.

- أن تلتزم فروع الجامعات العابرة للحدود بمتطلبات الاعتماد والتقاليد الأكاديمية المعروفة في دولها.
- تشكيل لجنة دولية لضمان جودة فروع الجامعات العابرة للحدود بالمملكة العربية السعودية للتأكد من أن البرامج التي توفرها هي بالجودة نفسها التي تقدمها جامعاتها الأم.

لقد تعرضت هذه الدراسة لموضوع يتسم بالحساسية الشديدة، نتيجة لما يتمتع به المجتمع السعودي من خصوصية عقائدية، تتمثل في كون المملكة قبلة لكل مسلمي العالم، نتيجة لما متعها الله به من وجود الحرمين الشريفين (المسجد الحرام بمكة المكرمة– المسجد النبوي بالمدينة المنورة) على أراضيها، وبما تتميز به من ثقافة عربية إسلامية تقتضي ضرورة الحفاظ عليها باعتبارها محور الهوية العربية الإسلامية، وبما تتمتع به المملكة أيضاً من موقع جيوسياسي على أقصى درجة من الأهمية لكل من الشرق والغرب، وبما تملكه من ثروات طبيعية وقوى بشرية تفرض ضرورة الحرص الشديد على الانفتاح على الآخر. ومع ذلك، فإن الترخيص لجامعات عالمية ضرورة إصلاح وتطوير وبناء للفرد والمجتمع. من هنا كانت المعالجة قائمة على حساسية الوعي بالواقع وعظم الأمل في مستقبل أفضل.

المصادر والمراجع

١. أبو عمة، عبدالرحمن (١٤٣٣)، واقع الجامعات الاجنبية وفروعها في تنظيمات التعليم العالي، الرياض: **مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي.**

٢. الاحمد،عبدالعزيز (٢٠٠٩) **الادارة التعليمية اسسها وتنميتها في ضوء الاتجاهات الادارية المعاصرة**، الكويت: الدار الأكاديمية للنشر والتوزيع.

٣. بطرس، ماجد رضا (٢٠٠٦) الجاتس وتحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم العالي في مصر، **مجلة البحوث الادارية**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلد ٢٤ ، عدد ٤، ٢٠٢-٢٤٣.

٤. جامعة الملك عبدالعزيز (١٤٢٨) **منظمة التجارة العالمية:** الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية، جدة: مركز الانتاج الاعلامي.

٥. جريو، داخل (٢٠١١) **التعليم العالي في عصر العولمة**، فيلادلفيا الثقافية،جامعة فيلادلفيا، عدد٨، ١٨-٢٤.

٦. الحامد، معجب وزيادة، مصطفى والعتيبي، بدر ومتولي، نبيل (٢٠٠٧) **التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل**،ط٤، الرياض: مكتبة الرشد.

٧. الحربي، قاسم والمهدي، ياسر (١٤٣٣) **نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية الواقع والمأمول**، الرياض: مكتبة الرشد.

٨. دمنهوري، هند (٢٠١٣) أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز(الإقتصاد والإدارة)**، مجلد ٢٧ ،عدد١، ١٦٩-٢٢٥.

٩. الذبياني، محمد (٢٠١١) دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية، **رسالة الخليج العربي**،مكتب التربية العربي لدول الخليج، عدد ١٢٤، ١٥٣-٢٠٠.

١٠. زمان،حسام (٢٠١٤) خيارات مقابلة الطلب على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:دراسة استطلاعية مقارنة لاراء قياديي الجامعات واعضاء مجلس الشورى، **مجلة رابطة التربية الحديثة**، مجلد ٦، عدد ٢٠، ٣٦-٦٩

١١. الزهراني، عبدالواحد (٢٠١٠) ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية المؤهلة لاحتياجات سوق العمل " الواقع و الأسباب "، **مجلة عالم المعرفة**، مصر، عدد ٣٠، ٢٥٤-٣٣٢.

١٢. زيتون، محيا (٢٠٠٥) **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣. زيتون، محيا (٢٠١٣) **التجارة بالتعليم في الوطن العربي:** الاشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤. السروري، علي (٢٠٠٩) محفزات الامتثال والانكفاف في ايات الاحكام، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي**، جامعة الازهر، مجلد ١٣، عدد ٣٩، ٥١٣-٥٥٦.

١٥. السميري، فارس والمقاطي، بندر (١٤٣١) **التحديات واستقرار الامن الوطني السعودي**، الرياض: دار المفردات للنشر والتوزيع.

١٦. السنبل، عبدالعزيز (١٤٢٤) استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية، الرياض: **مركز بحوث كلية التربية/جامعة الملك سعود.**

١٧. الشايع، علي (٢٠١١) التحديات التي تواجه الجامعات السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة، **مجلة كلية التربية**، جامعة الاسكندرية، مجلد٢١، عدد ٢، ٣٩٨- ٤٤٥.

١٨. عبدالرازق، فاطمة زكريا (٢٠٠٩) ضوابط التعليم العالي العابر للحدود القومية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول، **المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول "التعليم وتحديات المستقبل"**، أكاديمية البحث العلمي بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٥-٢٦ أبريل، سوهاج.

١٩. العتيبي، بدرية (٢٠١٤) **المجتمع السعودي بين التغير والتغيير**: دراسة سوسيولوجية، الرياض: مكتبة الرشد.

٢٠. العتيبي، منير مطني (٢٠١٠) مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي: دراسات تحليلية، **المجلة التربوية، جامعة الكويت**،مجلد ٢٤، عدد ٩٤، ٢٥١-٢٨٨.

٢١. العجمي، محمد (٢٠٠٣) التطور الاكاديمي والاعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، **مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد ٥٢، ١٢٤-١٩٨.**

٢٢. عناقرة، باسم (٢٠٠٩) أهمية الدور (التكميلي- التنافسي) للجامعات الخاصة في تطوير خدمات التعليم العالي الاردني وتسويقها محليا واقليميا، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ١٦، عدد ٤٥، ١٨٩-٢١٠.

٢٣. العوهلي، محمد و العقيلي، عبدالمحسن (٢٠٠٩) التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ١٩٩٨ – ٢٠٠٨: نحو بناء مجتمع المعرفة، **المؤتمر الاقليمي العربي "نحو فضاء عربي للتعليم** العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية" مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٣١مايو ٢ يونيو، القاهرة.

٢٤. العوهلي، محمد و عبدالقادر، عبدالله (٢٠١٠) التعليم العالي والجامعات السعودية: التحديات وبرامج التطوير، **المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية: التحديات والآفاق"، ٩-١١ يناير**، شرم الشيخ .

٢٥. الفارس، فارس (١٩٩٨) **مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربية، الرياض:** مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.

٢٦. الفقهاء، عصام (٢٠١٢) **الاهتمام بالبعد الدولي خيار استراتيجي لتطوير الجامعات العربية:** دراسة حالة جامعة فيلادلفيا في الاردن، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، عدد ٤ ،٢٢٤-٢٥٦.

٢٧. قناديلي، جواهر أحمد (٢٠٠٧) دراسة تقويمية للمواءمة بين الكفاة الخارجية للتعليم العالي للفتاة ومتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، **المؤتمر العلمي الثامن للتربية "جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام في الوطن العربي"، ٢٣- ٢٤ مايو، الفيوم.**

٢٨. كعكي، سهام (٢٠١٢) التحديات التي تواجه التعليم العالي للفتاه في المملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة القاهرة، عدد ٢، ١١٧- ١٦٤.

٢٩. لبان، مي (٢٠١٢) **ادارة المعرفة ودورها في التغلب على التحديات التي تواجه التعليم العالي بالمملكة**، دراسات عربية في

التربية وعلم النفس، رابطة التربويون العرب، عدد ٢٨، ٢٢١-٢٤٦.

٣٠. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية (١٤٣١) **الاتفاق العام للتجارة في الخدمات**، الرياض: ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية.

٣١. محمود،سعيد طه (٢٠٠٠) الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي:العوامل والملامح والمتطلبات، **مجلة كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، عدد ٣٤، ٦٥-١٠٢.**

٣٢. معجم اللغة العربية (٢٠٠٤) **المعجم الوسيط**، ط٤، القاهرة: مكتبة الشروق.

٣٣. المنيع، محمد عبدالله (٢٠٠٢) **متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية:** منظور مستقبلي، الندوة الدولية "الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ" ، وزارة التخطيط، ١٩ -٢٣ أكتوبر، الرياض .

٣٤. الموسى، عبدالله (٢٠٠٩) تجربة الابتعاث الخارجي في المملكة العربية السعودية: نموذج للاستثمار في الكفاءات البشرية وإسهامها في التنمية، **المؤتمر الإقليمي العربي "نحو فضاء عربي للتعليم العالي والتحديات العالمية والمسؤولية المجتمعية"**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٣١ مايو – ٢ يونيو، القاهرة.

٣٥. هيئة المعرفة والتنمية البشرية (٢٠١٣) **الدراسة في الجامعات الدولية في دبي، دبي: حكومة دبي.**

٣٦. وزارة التعليم العالي (١٤٣٤) السجل الوطني للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض: **مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي.**

٣٧. وزارة التعليم العالي (١٤٣٥) **التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:** مؤشرات ومقارنات دولية ، الرياض:مرصد التعليم العالي.

٣٨. وطفة ، علي (١٩٩٢) . " التحديات الإعلامية فى الوطن العربى – مواقف الشباب من تلفاز الشرق الأوسط : دراسة سوسيولوجية إعلامية فى جنوب سورية " ، **مجلة جامعة دمشق فى العلوم الإنسانية** ، مجلد ٨ ، عددان ٣١ /٣٢ ، ٤٥– ١٠٥ .

39. Altbach, P. & Knight، J. (2007) the Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities, **Journal** of Studies in International Education, 11(3), Pp. 290-305.
40. Anderson, G. & Arsenault, N. (2000) **Fundamentals of Educational Research**, 2nd Edition, New York: Routledge Taylor & Francis Group.
41. Aqeel, M. (2014) Foreign Universities Could Be Good For the Gulf, **Yemen Times News Papers, Feb 20.**
42. Mahani, S. & Molki,A. (2011) Internationalization of Higher Education: A Reflection on Success and Failures Among Foreign Universities in The United Arab Emirates, **Journal** of International Education Research,7(3), Pp. 1-8.
43. Bagaresh, A. (2013) **Accession of Kingdom of Saudi Arabia's to World Trade Organization and Its Benefits**, Proceedings of 23rd International Business Research Conference, 18 - 20 Novembe, Melbourne, Australia.
44. Clark,N.(2015 A) **Established and Emerging Hubs for International Education in Africa and**

The Middle East, World Education News & Reviews, Published: June 2 .

45. Clark, N. (2015 B) **Developing International Education Hubs in Asia**, World Education News & Reviews, Published: July 8.
46. David, S. & Danny, W. (2006) **Dealing With Cross-Border Higher Education**: Comparing the Chinese and the Indian Ways, Tertium Comparationis, 12(2), Pp.145-163.
47. Egle, G. & Asta, R. (2014) **International Branch Campus**: Framework and Strategy, Procedia - Social and Behavioral Sciences (110), Pp. 301 – 308.
48. Ennew, C. &Fujia, Y. (2009). Foreign Universities in China: A Case Study, European **Journal** of Education, 44 (1), Pp. 21 - 34.
49. Fielden, J. (2012) **Sri Lanka As An Education Hub For International Students**: The Road Ahead, South Asia Human Development Sector, Report (50), January.
50. Garwe, E. (2015) Managing the Quality of Cross-Border Higher Education in Zimbabwe, **Journal** of Education and Training Studies, 3(2), Pp.44-50.
51. Khodr,H. (2011) The Dynamics of International Education in Qatar: Exploring The Policy Drivers Behind The Development of Education City, **Journal** of Emerging Trends In Educational Research and Policy Studies, 2 (6), Pp. 514-525.
52. Knight, J. (2003) Gats, Trade and Higher Education—Perspective 2003: Where Are We?',

London: **The Observatory on Borderless Higher Educatio.**

53. Knight, J. (2002) Trade in Higher Education Services: **The Implications of Gats, London**: The Observatory on Borderless Higher Education.
54. Lane, J. &Kinser, K. (2011) Reconsidering Privatization in Cross-Border Engagements: **The Sometimes Public Nature of Private Activity**, Higher Education Policy, (24), Pp. 255–273.
55. Merey,G. & Alkan,R. (2015) An Overview of Nternational Education in Higher Education From A Macro Perspective, The Online **Journal** of New Horizons in Education, 5(2), Pp.1-5.
56. Ministry of Higher Education (2010) **Foreign University Branch Campus Programmes**, Putrajaya /Malaysia: Department of Higher Education.
57. Mitra, S. (2010) **Internationalization of Education in India: Emerging Trends and Strategies**, Asian Social Science, 6(6), Pp. 105-110.
58. Mok, M. (2007) Questing For Internationalization of Universities in Asia: Critical Reflections, **Journal** of Studies in International Education, 11(3-4), PP. 433-454.
59. Njuguna, F. & Itegi, F. (2013) Cross-Border Higher Education In Frica: The Kenyan Experience, **Journal** of Emerging TreNds in Educational Research and Policy Studies, 4 (5), PP. 752-759.

60. Nyahoho, E. (2011)International Trade in Education Services: Its Scope and Challenges Associated With Liberalisation, **Journal** of Economic & Social Policy, 14(1), PP. 179- 209.
61. Olds, K. (2007) Global Assemblage: **Singapore, Foreign Universities**, and the Construction of A ‘‘Global Education Hub’’, World Development, 35(6), Pp. 959–975.
62. Qiang, Z. (2003) I**nternationalization of Higher Education**: Towards A Conceptual Framework, Policy Futures in Education, 1(2), Pp. 248-270.
63. Sardana, J. & Hoth, B. (2011) Entry of Foreign Universities and Their Impact on the Indian Education System, International **Journal** of Multidisciplinary Research, 1(4), PP. 163-174.
64. Sife, A., Lwoga, E. & Sanga, C. (2007) New technologies for teaching and learning: Challenges for higher learning institutions in developing countries, International **Journal** of Education and Development using Information and Communication Technology, 3(2), pp. 57-67.
65. Tilak, J. (2011) Trade in Higher Education: **The Role of The General Agreement on Trade in Services (Gats), Paris**: International Institute For Educational Planning.
66. UNESCO (2005) **Quality Provision In Cross-Border Higher Education**, Drafting Meeting 3 "Capacity Building Activities In Qualifications Recognition Quality Assurance and Accreditation:

Towards A Coherent Framework ", 17-18 January, Paris.

67. Varghese, N. (2011) **Globalization and Cross Border Education: Challenges for the Development of Higher Education in Commonwealth Countries, Paris**: UNESCO / International Institute for Educational Planning.
68. Verger, A. (2010) Wto/Gats and the Global Politics of Higher Education. **London-New York: Routledge.**
69. Wilkins, S. (2010). Higher Education in the United Arab Emirates: An Analysis of the Outcomes of Significant Increases in Supply and Competition. **Journal** of Higher Education Policy and Management, 32 (4), PP. 389-400.
70. Wilkins, S. (2011). **Who Benefits From Foreign Universities In The Arab Gulf States**? Australian Universities' Review, 53 (1), Pp. 73-83.
71. Wilkins, S., & Huisman, J. (2012) **the International Branch Campus as Transnational Strategy in Higher Education. Higher Education**, 64(5), PP.627- 645.
72. Witte, Spencer (2010) **Gulf State Branch Campuses, International Higher Education**, (58), Pp. 5-6.
73. Zeeshan, M., Sabbar, S. Bashir, S. & Hussain, R. (2013) Foreign Students'motivation For Studying In Malaysia, International **Journal** of Asian Social Science, 3(3),PP.833-846.

٧٤. جامعة الباحة (٢٠١٤) عمادة الدراسات العليا،، في تاريخ ٢٠١٤/٢/٨م.
http://portal.bu.edu.sa/web/guest/1293
٧٥. جامعة الملك عبد العزيز (٢٠١٤) برنامج الدراسات العليا لطالبات الإشراف المشترك، في تاريخ ٢٠١٤/٣/٤م
http://joint.kau.edu.
sa/Default.aspx?Site_ID=323&Lng=AR
٧٦ . الخازم، محمد (٢٠٠١)، التعليم العالي.. الجات.. والجامعات الأجنبية ٣، صحيفة الرياض، تاريخ العدد ٢٠٠١/١٠/١١م، في ١٤٣٥/٩/٢٠هـ.
http://www.alriyadh.com/30957،
٧٧. مجلس أبو ظبي للتعليم: مؤسسات التعليم العالي الحكومية غير الاتحادية، في تاريخ ٢٠١٤/٧/٩م.
http://www.adec.ac.ae/ar/Education/HigherEducation/
Pages/My-HE-Options.Aspx
٧٨. المجلس الأعلى للتعليم: قائمة جامعات المدينة التعليمية بقطر،
http://www.sec.gov.qa/Ar/SECInstitutes/HigherEd
ucationInstitute/Offices/Documents/5-
Education_City_Universities.pdf
٧٩. الهيئة العامة للاستثمار (١٤٣٥) التنمية البشرية: في تاريخ ١٤٣٥/٩/١٩هـ
http://www.sagia.gov.sa/ar/Key-sectors1/Education/،

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد الموجهات الأساسية الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية والكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير استجابات العينة على الموجهات الأساسية الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الدراسة وهي:

النوع، التخصص، الجنسية، الرتبة الأكاديمية. ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأعدت استمارة لاستطلاع الرأي مكونة من (٣٢) فقرة شملت موجهات اجتماعية، وموجهات اقتصادية، وموجهات تربوية، وموجهات سياسية، وطبِّقت على عينة تكونت من (٣٠٥) عضو هيئة تدريس بجامعة الدمام. وكان من أهم نتائجها أن أعضاء هيئة التدريس يرون الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود بشكل عام بمستوى مرتفع.كما جاءت الموجهات التربوية في المرتبة الأولى في الترتيب يليها الموجهات الاجتماعية ثم الموجهات السياسية، وأخيرا الموجهات الاقتصادية. مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير استجابات العينة على الموجهات الدافعة نحو الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود تعزى لمتغيرات: النوع، التخصص، الجنسية، الرتبة الأكاديمية. وتم توضيح بعض الإيجابيات وسبل تدعيمها، وبعض السلبيات والسبل الكفيلة لتلافيها على ضوء رؤى التغييرات المستقبلية عالمياً ومحلياً في حال تبنت المملكة العربية السعودية الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: فروع الجامعات، الجامعات الدولية، التعليم العالي عبر الحدود، تدويل.

Abstract

The study aims to identify the main guidelines for giving licenses to Branches of Cross-border Universities in the Kingdom of Saudi Arabia. It aims to reveal differences of statistical significance between the means estimation of sample response on the the main guidelines for giving licenses to Branches of Cross-border Universities in the Kingdom of Saudi Arabia that relate to the study variables. These

variables are: Sex, specialty, nationality and academic status.

To achieve these objectives the study used the descriptive method and prepared a survey questionnaire consists of (32) paragraphs that include social , economic, educational and political guidelines. The questionnaire was applied to a sample consisted of (305) teaching staff at Dammam university. The study reached the following:

- Teaching staff see guidelines that drive toward license to some Branches of Cross-border Universities in Saudi Arabia, in a general high level.
- Educational guidelines come first followed by social and political ones. Economic guidelines come last.
- The lack of statistically significant differences between the means estimation of sample response on the the main guidelines for giving licenses to Branches of Cross-border Universities in the Kingdom of Saudi Arabia, that relates to the variables of sex, specialty, nationality and academic status.

It has been clarified some of positives and ways of supporting and some negatives and ways to avoid them in the light of the visions of future changes,globally and locally ,in the case of saudi arabia has a dopted a license to Branches of Cross-border Universities.

Keywords: Branches of universities, International universities, cross-border higher education, internationalization.